وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: **075113960**

طرق التحصيل الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني

مقدمة لنيل شهادة مـــاستر أكاديمي LMD في تخصص:
تاريخ الجزائر الحديث (1519-1830)

إعداد الطالب:

بـــورنان عبد الحفيـــظ

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1				رئيسا
2	عاشور قويدر	أستاذ محاضر	محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
3				ممتحنا

السنة الجامعية: **2022/2021** .

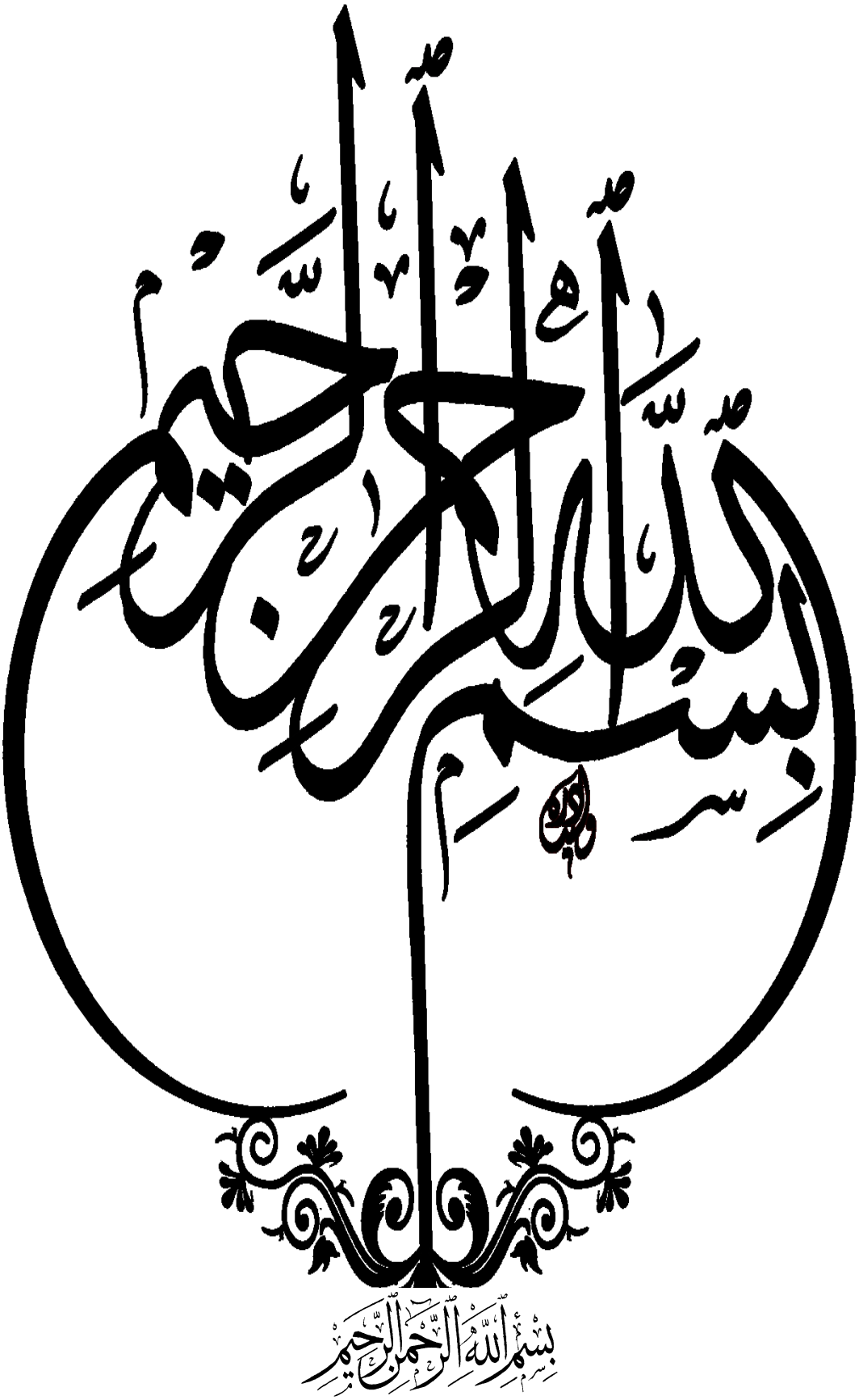

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمدلله الذي ينتهي إليه حمد الحامدين ولديه يزداد شكر الشاكرين، الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام . وأشكر الله تعالى أن هداني للخوض في هذه الدراسة وأعانني على إنجازها بتوفيقه، ثم أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد يد العون والمساعدة لإكمال هذه الثمرة، وأخص بالشكر أستاذي الدكتور قويدر عاشور المُشرف على المذكرة، الذي أكرمني بتواضعه وحسن تعامله وخلقه وتوجيهاته التي كان لها أبلغ الأثر في تذليل المصاعب وتخطي العقبات .

كما أشكر طاقم قسم التاريخ رئيسا وإدارة وأساتذة على مساعدتهم لي

و أقدم الشكر والعرفان لجامعة المسيلة التي فتحت لنا أبوابها ومكتباتها للمساعدة في إنهاء الدراسة .

الاهداء

إلى والدي حفظهما الله وامدّهما بالصّحة والعافية

إلى زوجتي الغالية الوفية حفظها الله وأعزها وأمدّها بالصحّة والعافية والتي كان لها الفضل في أن دفعتني لإتمام الدراسة ووفرت لي كل سُبل الرّاحة لإنجاز هذا العمل وتقديمه في قالب مُتقن، لها كل التقدير والثناء .

إلى من أحَبهم قلبي أولادي الأعزاء الذين سعوا لأن يوفروا لي أجواء العمل في طمأنينة كل

باسمه: عبد السلام: حفظه الله وسدّد خطاه ووفقه لما يُحبُه ويرضاه .

ابنتي حنين: جعلها الله من المُوفقين في دراستها وحفظها من كل سوء.

إبراهيم خليل أدعوا الله أن يُكرمه ويمُنّ عليه بالنجاح الباهر في دراسته.

إلى أساتذتي الكرام

إلى كل من علمني حرفا ووهبني معلومة

إلى كل من يحب العلم والمعرفة

أهدي هذه الدراسة المتواضعة راجيا من المولى

عز وجل أن تجد القبول والنجاح.

مقدمة

مقدمة:

اهتمت الدراسات التاريخية للجزائر خلال العهد العثماني بدراسة الجانب السياسي وركزت عليه أشد تركيز، بينما لم يحض الجانب الاقتصادي بالدراسات الكافية التي توضح ملامحه وتسلط الضوء على الأمور الغامضة فيه ، فالواقع الاقتصادي الذي قامت إيالة الجزائر لمدّة ثلاثة قرون يعد الأساس الذي بنيت عليه العلاقات العامة داخل الإيالة وخارجها ، لما له من آثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الإدارية والحياة الاجتماعية وحتى الثقافية، ولعل من أكبر الموضوعات الاقتصادية في تاريخ الجزائر العثمانية هو موضوع الضرائب التي تعدّ مداخيلها من الروافد الأساسية لخزينة الإيالة ، التي كلّما تضاءلت تعرّضت لأزمات اقتصادية واجتماعية ممّا يُؤثر على استقرارها وقد ينتهي بها الأمر في بعض الحالات إلى الانهيار ، وبالتالي فإن دراسة الضرائب موضوع مُهم جدير بالبحث والذي حصرناه في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر الممتدة من 1700 إلى 1830 باعتبار أنّه في أواخر هذه الفترة تناقصت عائدات الجهاد البحري ، وأصبحت الضرائب تُمثّل المصدر الرئيسي لدخل الإيالة , ومن دواعي اختياري لهذا الموضوع نذكر :

- الرغبة في معرفة المزيد حول التاريخ الاقتصادي للجزائر إبان الفترة العثمانية وخاصة الجانب الضريبي منه.
- الرغبة في معرفة أنواع الضرائب التي كانت تُفرض على السكان في تلك الفترة إضافة إلى طرق جبايتها سواء في الريف أو في المدينة.
- إبراز الأثر الذي خلفته الضرائب على المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة في مختلف جوانب الحياة الذي لم يحض بالدراسة الكافية من قبل الباحثين.
- وعلى حد اطلاعي فمن بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد النظام المالي أواخر العهد العثماني للدكتور ناصر الدين سعيدوني ، وكذلك كتابه الملكية والجباية،

بالإضافة إلى دراسات توفيق دحماني حول الضرائب ببايلك الغرب الجزائري والضرائب في الجزائر في الفترة من 1792 -1865 ، وماعدا ذلك فإنّنا لا نجد دراسة حول طرق جباية الضرائب في أواخر العهد العثماني وأثرها على المجتمع في الفترة من 1700 -1830 .

1- طرح الإشكالية:

يتركز موضوع هذه الدراسة على إشكالية تتمحور أساسا حول فهم حقيقة السياسة المُتبعة في جباية الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني ومدى تأثيرها على المجتمع.

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدّة تساؤلات فرعية كالتالي:

- ماهي أنواع الضرائب التي كانت تُجبى في الرّيف وفي المدن؟
- وماهي طرق تحصيلها؟
- وهل هذا يتوافق مع المقولة القائلة: أن الحكومة العثمانية بالجزائر كانت تُثقل كاهل السكان بالضرائب وتتشدّد في جبايتها؟
- وهل كانت المنظومة الضريبية سببا في قيام ثورات القرن التاسع عشر بالجزائر؟
- عرض خطة البحث:

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي ساعدني في تتبع الظواهر التاريخية بكل موضوعية فيما يخص أنواع الضرائب وطرق جبايتها، واستعنت بالمنهج التحليلي للوصول إلى معرفة تأثير الضرائب على المجتمع ، والمنهج الإحصائي في إحصاء عوائد الضرائب في كل بايلك والمنهج المقارن في مقارنة بين هذه العائدات في كل بايلك .

وقد ارتأيت أن أقسّم بحثي هذا إلى مقدمة ثم مدخل وفصلين ، على أمل أن أحيط بجوانب البحث بالشرح والتفصيل . حيث تناولت في المدخل لمحة حول الأوضاع العامة

للجزائر أواخر العهد العثماني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والضرائب الشرعية في الشريعة الإسلامية بصفة عامة.

أما الفصل الأول خصصته لدراسة السياسة الضريبية العثمانية في الجزائر واحتوى هذا الفصل على مبحثين، الأول تحت عنوان الضرائب وأنواعها وانقسم بدوره إلى مطلب عن الضرائب والرسوم بالرّيف ومطلب عن الضرائب والرسوم بالمدن، اما المبحث الثاني فقد تضمن طرق جباية الضرائب، وانقسم كذلك إلى مطلب بعنوان طرق الجباية بالريف ومطلب بعنوان طرق الجباية بالمدن.

بينما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه إلى دراسة تأثير الجباية الضريبية على المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني، فانقسم بدوره إلى ثلاث مطالب تطرقت في المبحث الأول إلى تأثير الجباية الضريبية على الحياة الاقتصادية، أما المبحث الثاني فدرست من خلاله تأثير الجباية الضريبية على الحياة الاجتماعية، بينما المبحث الثالث فتطرقت فيه إلى تأثير الجباية الضريبية على الحياة الثقافية.

وانهيت دراستي هذه بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي، وأدرجت البحث بملاحق ذات صلة بالموضوع.

وقد اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أتعرض إلى أبرزها: فمن المصادر التي اعتمدت عليها مذكرات الشريف الزهار التي أفادتني في معرفة أنواع الضرائب وكيفية جبايتها، وكتاب المرآة لحمدان خوجة الذي يعدّ من أهم المصادر للقرن التاسع عشر والدراسة القيّمة لصالح العنتري" مجاعات قسنطينة" والتي تحدّث فيها عن الأزمة التي امتدت من سنة 1804 إلى سنة 1808م ومن بينها ثورة درقاوة.

ومن المراجع أذكر سلسلة ناصر الدين سعيدوني التي أفادتني كثيرا في إعداد هذا العمل والتي من بينها أذكر كتاب النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني بالإضافة إلى كتاب الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني.

كما اعتمدت على بعض المقالات العلمية مثل " موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر" لفاطمة الزهراء سيدهم الذي أفادني في موضوع بحثي بمعلومات قيّمة، كذلك " مذكرات حول إقليم قسنطينة " لناصر الدين سعيدوني .

إضافة إلى بعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي لها صلة بموضوع الدراسة من أهمها: " الضرائب في الجزائر " لتوفيق دحماني، و" النظام الضريبي في الريف القسنطيني " لفلة القشاعي المولودة موساوي، وعموما كانت المذكرات والمصادر مهمة جدا لما احتوته من وصف دقيق لموضوع الدراسة.

بطبيعة الحال واجهتني جملة من الصعوبات أثناء إعدادي لهذا العمل من بينها العمل الفردي الذي قمت به لإعداد هذا البحث، بالإضافة إلى وظيفتي كمسيّر لمؤسسة تربوية (مدير مدرسة ابتدائية) ناهيك عن المسؤولية اتجاه الأسرة، كان هذا عائقا للبحث عن المصادر والمراجع التي ستعينني على إنجاز عملي هذا، وما هذا العمل الذي باشرته بمفردي قد يحوي على جملة من الثغرات، أرجو ان يُتجاوز عنها لأنها لم تكن مقصودة ولكن هذا ما استطعت الوصول إليه لإخراج عملي هذا في قالب يكون وفق ما تتطلبه عملية إنجاز مثل هذه الأعمال.

في الأخير لا يسعني إلا أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل المُشرف على عملي هذا الدكتور/ عاشور قويدر أدامه الله.

مدخـــل

الأوضاع العامة بالجزائر

أواخر العهد العثماني والضرائب الشرعية

1- لمحة عن الأوضاع العامة بالجزائر أواخر العهد العثماني:

لدراسة موضوع التحصيل الضريبي أواخر العهد العثماني لا بد أن نتطرق إلى الأوضاع السائدة خلال هذه الفترة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا باعتبارها تمهيدا مهما لهذه الدراسة.

1-1- الأوضاع السياسية:

لقد كانت الجزائر قبل عهد الدايات خاضعة للدولة العثمانية ، وينفذ الولاة أوامرها بحذافيرها خاصة ولاة البيلربايات والباشوات، وكانت سياسة الجزائر الخارجية تتحكم فيها الدولة العثمانية بحيث كانت الواسطة بينهما وبين الدول الأخرى ذات المصالح بها ولكن الدايات هم الذين استطاعوا تحقيق الاستقلال الحقيقي للجزائر عن الدولة العثمانية واصبح للسلطان حق اصدار الفرمانات بالموافقة على تسمية الدايات الذين يعينهم الديوان[1] وتعتبر فترة الدايات فترة استقرار نسبي لم يتعاقب خلالها اكثر من عشر دايات، وكان الداي عبارة عن منفذ أمين مهمته تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيوش، ومراسلة القبائل المختلفة ورؤساء الدول للحفاظ على الأمن في الداخل والخارج ويشرف على المالية وعلى التنظيمات الإدارية الضرورية لها بالإضافة إلى أنه كان يعين الوزراء ويستمد سلطته من الديوان أو مجلس الشورى كما يسميه البعض الذي يضم حوالي ستين بلوكباشي يجتمعون فيتداولون حول القضايا الإدارية.

والحكومية، وكانت البلاد مقسمة إلى أربع بايليكات وهي كالتالي[2]:

1-دار السلطان: وتتكون من الجزائر العاصمة وضواحيها وتخضع مباشرة لحكم الداي

[1] – يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، الجزائر، ص47.

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1972-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص18.

2- بايلك الغرب: وعاصمته وهران (وعندما كانت هذه الأخيرة في حوزة الإسبان كانت مازونة ثم معسكر هي العاصمة).

3- بايلك التيطري: وعاصمته المدية،

4- بايلك الشرق: وعاصمته قسنطينة.

وينقسم البايلك إلى أوطان على راس كل واحد منها قائد عربي أو تركي والوطن نفسه مُكوّن من مشايخ تجمع الواحد قبيلة أو اكثر يرأسها شيخ من الأهالي[1] ، وهذا وقد اتخذ الداي احتياطات عديدة لإبقاء البايات تحت نفوذ المباشر وتجنب كل محاولات التمرد، فبالإضافة إلى إخضاع المنصب إلى التجريد المتواصل وإبعاده عن الوراثة حرص الداي على استجلاب الباي إلى الجزائر العاصمة لتقديمه الدنوش بصفة منتظمة وحسب تقليد معهود ، وكانت لهذه العملية أبعاد رمزية كبرى تُؤكد نفوذ الداي وتبعية الباي وتُذكر بوجود سلطة مركزية رغم غيابها في الأوطان فضاء البايات[2] .وقد كان الحكم المركزي يعتمد على جنود من العثمانيين يسمون اليولداش وعلى قبائل وفية له تحظى بامتيازات عديدة تدعى قبائل المخزن ،وكان الأمن في البلاد من اختصاصات الشرطة العامة وكانت نشيطة وشديدة ومُهابة[3] ، وقد تميّز هذا العهد بتحكم الطبقة العسكرية.

واحتكار السلطة وتناحرها على الحكم والسيطرة وجعل الشعب على الهامش يتفرج على الأحداث والاغتيالات المتكرّرة في صفوف الدايات والجنود العثمانية وكذلك محاولة الدولة العثمانية المتكرّرة التدخل في شؤون الدولة الجزائرية من اجل استرجاع سلطتها واستعادة نفوذها أيام البايلربايات والباشاوات وتأثير ذلك على مركز الدايات وتحقر القوى المعادية لهم على التمرد والعصيان[4] ، بالإضافة إلى ذلك فقد تغيّر الصراع في هذه الفترة من

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص21.

[2] – دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، ميديا كوم، تونس، 2003، ص45.

[3] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص21.

[4] – يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص48.

اسبانيا إلى فرنسا فنجد في عهد الداي بابا حسن[1] في عام 1682 ، نظم الأميرال الفرنسي دوكين حملة عسكرية قوامها ثلاثون سفينة حربية لمهاجمة شرشال ومدينة الجزائر ، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل كغيرها[2] ، بالإضافة إلى ذلك فقد تميّز هذا العهد كذلك بازدياد الضغط المالي على السكان ، بعد أن نضبت موارد القرصنة التي كانت تدرّ على الخزينة العامة مبالغ ضخمة ممّا أرغم الدايات للتوجه نحو استغلال الموارد الداخلية للبلاد من اجل توفير احتياجات الإيالة من الأموال ، وقد كان لهذه السّياسة الضريبية المجحفة وغير العادلة التي طبقها الداي ان ولّدت في نفس الرعية رد قوي تمثّل في ثورات القرن التاسع عشر التي كادت ان تهدّد أسس الحكم العثماني[3] ، ونجد كذلك كثرة الانقلابات العسكرية التي صاحبها تغيير شامل وكامل لكل إطارات الإيالة كلّما تغيّر الدّاي، وعدم الاستقرار هذا نتج عنه أن الموظفين السامين وغيرهم بعد علمهم بقصر مدة حكمهم أصبحوا كلّما تولوا منصبا فكّروا في ازدياد ثرائهم الخاص لا غير، وذلك حسب المصلحة العامة[4]، وزيادة على ذلك نجد رجال الطرق الصوفية الذين جعلهم العثمانيون كوسطاء بينهم وبين الأهالي ، وبعد أن كانت لهم مكانتهم الاجتماعية والسياسية فرضت عليهم الوضعية الاقتصادية الصعبة أن يهمشوهم ، بل حاولوا استغلالهم شانهم شأن العامة ، ولكن هؤلاء تمردوا ضدهم ، وحرضوا حتى الأهالي ، الشيء الذي سبّب لهم مشاكل كثيرة في جهات من الوطن وأنهك قوى الإيالة وزاد من عدم استقرار وضعها السياسي[5].

---

[1] – بابا حسن، الذي تولى الحكم سنة 1792 وتوفي نتيجة دملة في رجله سنة 1798، وفي عهده بنى جامع المنصور بنهج ديوان القصبة وجناح الداي خارج باب الوادي وهو مستشفى مايو في الوقت الحالي، ينظر: محمد الزبيري، المرجع السابق، ص18.

[2] – عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، طـ1، الريحانة، الجزائر، 2002، ص100.

[3] – الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007، ص23.

[4] – عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص22 .

[5]– المرجع نفسه، ص25 .

1-2- الأوضاع الاقتصادية:

يمكننا أن نتعرّف على هذه الأوضاع من خلال التعرّض للنشاطات الاقتصادية الرئيسية للإيالة من زراعة وصناعة وتجارة.

فقد كانت الزراعة هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان ، وقد اختصّت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية في نواحي غريس ووهران وقسنطينة اشتهرت بإنتاج الحبوب التي كانت تُمثّل محصولا رئيسيا معدا للاستهلاك الداخلي، والتصدير الخارجي، بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية كالقبائل والمدية، وازدهرت البساتين بأراضي المدن الرئيسية، كوهران ومعسكر وتلمسان ويضاف إلى انتاج البساتين بعض المزروعات النادرة ، مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة والأرز بالأراضي المرورية بسهول الشلف[1]، بالإضافة إلى تربية المواشي من بقر وغنم ودواجن وإبل وبعض الأعمال اليدوية[2]، ورغم هذا التنوّع إلا أن الزراعة عانت من صعوبات في أواخر العهد العثماني نتيجة اهتمام الحكام بالجهاد البحري على حساب الفلاحة، الأمر الذي حال دون تطوّر الأساليب الزراعية المتبعة ، والآلات البدائية المستعملة[3]، والاعتماد في الأرواء الزراعية على مياه الأمطار لعدم توفّر الخزانات والقنوات الأروائية[4] ، فضلا عن أنّ معظم النهار موسمية الجريان ، بالإضافة إلى الأوبئة والمجاعات والوضع الصعب الذي كان يعيشه الفلاح نتيجة السياسة الجبائية المفروضة في هذه الفترة ، ممّا أدى بالفلاحين إلى هجر الأرض ، وأصبح الإنتاج الفلاحي مُوجها

[1] نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830)، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2012، ص32-33 .

[2] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص106 .

[3] أمير يوسف، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني(1519-1830)، مجلة قضايا تاريخية، ع.1،مخبر الدراسات التاريخية، الجزائر،أفريل2016، ص61 .

[4] مؤيد محمود حمد المشهداني وآخرون، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني(1518-1830)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م5، ع16، جامعة تكوت، 2013، ص422 .

للاستهلاك العائلي فقط[1] هذا بالنسبة للزراعة أمّا الصناعة فقد كانت متواضعة لا تتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة[2].ومن أشهر الصناعات في الجزائر نسيج الزرابي والأقمشة ، والمصنوعات الجلدية مثل الأحذية ، وفي العاصمة ورشة لصك النقود ، وحضائر لبناء المراكب والمحاجر في باب الوادي ، ومصانع الأسلحة والذخائر الحربية ، وفي كبريات المدن توجد المطاحن كما توجد أحياء التجاريين والحدادين والصباغين والدباغين إلى غير ذلك من الصنائع الشائعة في ذلك الحين[3]. إلا أن الصناعة بذأت تتقهقر وتميل نحو الزوال منذ بداية القرن الثامن عشر.

إلا أن أصبحت بسيطة للغاية تكاد تقتصر على بعض الصناعات التقليدية ، وحتى هذه الأخيرة كانت في كثير من الأحيان لا تسد حاجة الاستهلاك المحلي ، ويرجع ذلك إلى غزو المنتوجات الأجنبية للأسواق الجزائرية التي تمتاز بالجودة ورخص الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية لدى الأهالي بسبب المضايقات التي كانت مفروضة من انب الحكومة العثمانية ، مما زاد في كساد المنتوجات الصناعية المحلية وتدهورها وحالت هذه العوامل دون قيام صناعة حقيقية[4] ، بالإضافة إلى ذلك فإن الصناعة لم تُواكب التحولات التي جرت في اروبا بعد حركة الاستنارة ، وظهور الثورة الصناعية التي كانت من الأسباب الرئيسية للتفوق التكنولوجي والتطور العلمي وتحديد مصير العالم على المستوى الحضاري[5] ،بينما التجارة فكانت أغلبها متمركزة في المدن الكبرى ، أما المبادلات التجارية المحلية بين سكان الأرياف والمدن فكانت تنظم داخل أسواق أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو المقايضة إضافة إلى التجارة الداخلية كانت تجرى مع السكان والدول المجاورة كتونس والمغرب وليبيا

[1] – أمير يوسف، المرجع السابق،ص62–63 .

[2]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص33 .

[3] –محمد العربي، النظام المالي، المرجع السابق، ص62 .

[4] –غالي الغربي، المرجع السابق، ص34–35 .

[5] – صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1962، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002، ص123 .

وغيرها ، كما كانت تصدر المنتجات المحلية عبر الموانئ للباب العالي والدول الأوربية والمشرق العربي ، ورغم حالة العداء بينها وبين الدول الأوروبية إلا ان الجزائر كانت تستورد وتصدّر للدول الأوروبية[1] .

إلا أنّ الوضع التجاري عرف ركودا هو الآخر وتدهور ملحوظ في أواخر العهد العثماني، وذلك راجع إلى نظام الاحتكار الذي فرضته الإيالة بهدف خلق مداخيل مضمونة خاصة بعد استحواذ اليهود على التجارة في عهد الدايات الشيء الذي أعاق توسع التجارة وتسبب في تواضع حجمها وأفاقها[2].

ومنه يمكن ان نستنتج ان الوضعية المُزرية للاقتصاد التي عاشتها البلاد أواخر العهد العثماني ربما يعود سببها إلى عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لدى النظام المركزي في الجزائر، ونشبث الإيالة بنظام اقتصادي عقيم انعكست نتائجه على الأوضاع العامة للبلاد[3].

1-3- الأوضاع الاجتماعية:

كان المجتمع الجزائري متكوّن من أقلية تركية يحتلون المرتبة الأولى في السلم الاجتماعي، وتضم في صفوفها القادة العسكريون والموظفون السامون والإداريين والجنود[4]. ثم يأتي طبقة الكراغلة التي تكوّنت نتيجة زواج أفراد من الجيش الإنكشاري بالنساء الجزائريات فظهرت هذه الطبقة للمرة الأولى في المدن وقد أبعدوا عن المناصب الحكومية المهمة في الجيش والإدارة، ومنعوا من دخول الديوان فأصبح المجال الوحيد الذين يعملون فيه هو النشاط البحري[5].

[1] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص222 .

[2] – أمير يوسف، المرجع السابق، ص62 .

[3] – عمار هلال، المرجع السابق، ص34 .

[4] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص224 .

[5] – مؤيد محمود حمد المشهداني، المرجع السابق، ص255 .

وبعد ذلك تأتي طبقة الحضر التي كانت تتكوّن من العائلات الحضرية المُتأصلة بالبلاد، ومن مهاجري الأندلس[1]، أما طبقة البرانية فهم السكان الأصليون هاجروا من مدنهم الصغيرة وقراهم إلى المدن الكبرى كمدينة الجزائر للعمل[2] ونجد كذلك طبقة الدخلاء ومنهم جماعات الأسرى المسيحيين وبدأت أهمية الأسرى تتناقص في بداية القرن التاسع عشر وكان عددهم يتلاشى، ولهذا أصبحت طبقة الدخلاء تتكوّن غالبيتها من الجالية اليهودية[3].

أما بالريف فقد توزع السكان إلى مجموعات عشائرية عرفت بالقبائل تخضع لشيوخها (رئيس القبيلة أو الشيخ)وأهل الرأي فيها (ملس الشيوخ) وتفرّعت كل قبيلة على عدد من الدوائر(القرى) ، وضم كل دوار عددا من العائلات تقوم كل منها على رابطة الدم، وقسمت هذه العائلات وفق تعاملها مع السلطة العثمانية القائمة التي جندتها لفرض سلطتها على الأرياف بالمشاركة في استخلاص الضرائب وإيقاع العقاب بالممتنعين والمعادين للبايلك مقابل تمتعهم بالامتيازات ، مثلت هذه القبائل ما عرف بقبائل الرعية ،وقبائل أخرى متحالفة تعاملت مع البايلك عن طريق زعمائها المحليين الذين توارثوا الحكم معتمدين على كفاءتهم الحربية أو الدينية وأصالة نسبهم ،أما النوع الأخير من القبائل فهي تلك التي عرفت بالقبائل الممتنعة التي تعيش في المناطق الجبلية[4].

أما عدد السكان فهناك اختلاف كبير حوله لأن السلطات لم تكن تهتم بعملية الإحصاء، ولكن معظم المؤرخين يرتاحون لثلاثة ملايين نسمة، وهو رقم معقول بالنسبة للفترة الأخيرة من العهد العثماني أي بعدما تعرّضت له البلاد من الأوبئة والكوارث الطبيعية

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص42 .

[2] – عمار عمورة، بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص221 .

[3]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص43 .

[4]– ليلى تيتة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع،17، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر2014، ص138.

مثل المجاعات والجراد[1] . ويعيش غالبية السكان في الأرياف بينما المدن يألف سكانها سوى أقلية ضئيلة لا تتعدى 5 بالمئة من مجموع السكان، وهذه النسبة المتواضعة تختلف كفاءتها من جهة لأخرى[2].

كما ظلت القبائل الجزائرية تعيش في صراعات دموية نتيجة السياسة العثمانية التي كانت تستهدف الحيلولة دون وحدتها، لأن ذلك كان يشكل في اعتقاد أكثر الحكام العثمانيين خطرا على وجودهم، الأمر الذي لم يحقق انصهار المجتمع في بوتقة واحدة مع العثمانيين وظل هذا المجتمع يعيش فرقة موحشة وعداوات قاتلة[3].

2- لمحة عن الضرائب الشرعية:

إن دراسة النظام الجبائي في الفترة العثمانية بالجزائر يتطلب معرفة دقيقة عن الضرائب في الإسلام[4]، أو الأحرى عن النظام المالي العربي الإسلامي، وهذا ما سنتطرق إليه بشكل مختصر لتوضيح هذه الفكرة لمعرفة الضرائب في الشريعة الإسلامية والتي يمكن ان نقول بأنّها الضرائب المنصوص عليها في الكتاب والسنّة وسنتطرق إلى أنواعها وهي كما يلي: الخراج، عشور الأرض، الزكاة، الفيء والغنيمة والجزية، وسنفصل هذه الأنواع كل واحدة على حدة .

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص37.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص39.

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص126.

[4]- الضريبة: إحدى الضرائب التي تؤخذ في الأرصاد والجزية ونحوها ومنه ضريبة العبد وهي غلّته وفي الحديث الإحجام، كم ضريبتك؟ الضريبة: ما يؤدى العبد إلى سيده من الخراج المقرّر عليه بمعنى مفعوله وتجمع على ضرائب، والضرائب ضرائب الأرضيين وهي وظائف الخراج عليها. ينظر: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مج1، دار صادر، بيروت، لبنان، دت، ص550،

2-1- الخراج: هو المال الذي يخبؤ ويؤتى به لأوقات محدّدة[1]، وقد ورد في كتاب الله " ام تسألهم خرجا فخراج ربّك خير[2].

والخراج هو شيء يخرجه القوم في السنة، ومن مالهم بقدر معلوم وهو كذلك غلّة العبد يشتريه الرجل فيستغله زمانا، وهو كذلك الغلّة التي يؤديها الفلاحون كل سنة[3].

والخراج بالمعنى العام هو الأموال التي تتولى الدولة أمر جبايتها وصرفها في مصارفها، أمّا الخراج بالمعنى الخاص فهو الضريبة التي يفرضها الإمام على الأرض الخراجية النامية[4].

وأرض الخراج نوعان: صلح وعنوة، فأمّا أرض الصلح فإن خراجها عند الفقهاء في معنى الجزية فيسقط بالإسلام[5]، وأرض فتحت عنوة وهي التي اختلف فيها الفقهاء فقال بعضهم سبيلها سبيل الغنيمة فتخمس وتُقسم، أثناء الفتوحات الإسلامية في زمن عمر سأله الصحابة قسمة الأرض التي فتحت عنوة بين الغانمين ولكن عمر رأى أن مستقبل المسلمين فيهذه البلاد يستدعي وقفها على مصالح المسلمين[6].

2-2-عشور الأرض: العشر هو اسم مأخوذ من زكاة الأرض العشرية[7]، وهي كل أرض أسلم أهلها عليها وهي من أرض العرب أو أرض العجم فهي لهم وهي أرض عشر[1]،

---

[1] – الحنبلي أبو عبد الله أحمد بن محمد، الاستخراج لأحكام الخراج، ط1، دار الكتب العامة، بيروت، لبنان، 1985، ص09

[2] – سورة المؤمنون، الآية72.

[3] – أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة،ج7، دط، تح، عبد السلام سرحان، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، مصر، ص48-49.

[4]– الموسوعة الفقهية، ج19، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1990، ص52 3-الحنبلي، المصدر السابق، ص53.

[5]– الحنبلي، المصدر السابق، ص53.

[6]– القطان بن خليل المناع، تاريخ التشريع الإسلامي، ط4، وهبة للنشر، القاهرة، مصر، د.ت، ص200-225.

[7] – الموسوعة الفقهية، المرجع السابق، ص52.

والعشور هي الرسوم كذلك التي تُأخذ على أموال وعروض تجارة أهل الحرب وأهل الذمة المارين بالثغور الإسلامية وأول من وضعها عمر بن الخطاب، وقد حدّدت السنّة العشر في الأراضي التي تسقى سيحا (أي بدون مئونة) وإمّا تسقى بسقاية (أي بمئونة) ففيها نصف العشر[2].

2-3-الزّكاة: الزكاة في الشرع تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة وسمّيت هذه الحصة المخرجة من المال زكاة لأنّها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتوفره في المعنى، وتقيه الآفات، كما أنّها تتجاوز إلى نفس معطى الزكاة[3] لقوله تعالى: " خذْ من أموالهم صدقة تُطهّرهم وتُزكّيهم بها"[4]، كما أنّها تُحقق نمو مادي ونفسي للفقير أيضا.

2-4-الفيء والغنيمة: الفيء هو كل مال صار للمسلمين من الكفار من غير قتال ، والفيء ضربان احدهما ما ينجل عنه أي هربوا عنه خوفا من المسلمين أو بذلوه للكف عنهم والثاني ما اخذ من غير خوف كالجزية والخراج الصلحي والعشور ، والفيء أعم من الخراج، والغنيمة هي اسم للمأخوذ من أهل الحرب على سبيل القهر والغلبة[5] والغنيمة والفيء يفترقان لأن مال الفيء مأخوذ عفوا ومال الغنيمة مأخوذ قهرا[6] وتدخل الأرض في البلاد المفتوحة في عموم الغنيمة[7] ، التي قال الله تعالى فيها " واعلموا أنّما غنمتم من شيء فأنّ لله خُمُسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل"[8] .

---

[1] – القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979، ص69.

[2] – محمد ضياء الدينالريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط5، دار التراث، القاهرة، مصر، 1985، ص126-129 .

[3] – يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج2، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1973، ص37-40 .

[4] – سورة التوبة، الآية103 .

[5] – الموسوعة الفقهية، ص52 .

[6] – محمد ضياء الدين ريس، المرجع السابق، ص111 .

[7]– القطان المناع، المرجع السابق، ص200 .

[8] – سورة الأنفال، الآية41 .

2-5- الجزية: الجزية مال يوضع على الرؤوس لا على الأرض[1]، والجزية ما يُؤخذ من أهل الذمّة وتُؤخذ مع بقاء الكفر وتسقط بحدوث الإسلام[2]، والجزية تجب على الرّجال من أهل الذمة دون النساء والأطفال، ولا يُؤخذ منهم في الجزية ميتة ولا خنزير ولا خمر فقد كان عمر بن الخطاب ينهى عن أخذ ذلك منهم في جزيتهم وقال وقال فليبيعوها وخذوا منهم أثمانها هذا إذا كان أرفق بأهل الجزية[3]، وحدّدت الجزية من زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإنّما كانت يراعى في وضعها مصالح أهل الذمّة وأحوالهم المادية وقد اختلفت الجزية بقدر يسار أهل المنطقة وطاقتهم، أما في المناطق التي فتحها المسلمون عنوة وتركها الخليفة في أيدي أصحابها مُقابل الجزية والخراج ، فقد فرضت الجزية على كل من رفض اعتناق الدين الإسلامي[4].

أمّا عن موعد دفع الجزية فإنّها كانت تُدفع في أوقات مُختلفة من السنة ولم تُدفع مرّة واحدة في أغلب الأحيان، وارتبطت الجزية بضريبة فرضها المسلمون على المناطق المفتوحة ألا وهي ضريبة الضيافة وذلك لضمان تأمين المأوى للمسلمين وخاصة للرسل المبعوثة للمناطق المفتوحة وتُعتبرُ هذه الضرائب الأساسية أو النظامية التي كانت تُفرض بانتظام وتُشكّلُ موردا أساسيا ودائما من موارد بيت المال، أما الضرائب والتكاليف الإضافية التي فرضت في حالات استثنائية وحسب حاجة الدولة لها فتُشكّلُ موردا إضافي لبيت المال[5].

---

[1] – الموسوعة الفقهية، المرجع السابق، ص53 .

[2] – محمد ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص125 .

[3] – القاضي أبي يوسف، المصدر السابق، ص122 .

[4] – نهى محمد حسين مكاحلة، الضرائب في المغرب الإسلامي في العصر الأموي، رسالة دكتوراه، إشراف، فالح حسين، جامعة الأردن، 1999، ص38 .

[5] – نهى محمد حسين مكاحلة، المرجع نفسه، ص39-40 .

الفـصل الأول

الضرائب المُطبقة في الجزائر خلال الفترة العثمانية

المبحث الأول : الضرائب وأنواعها .

المبحث الثاني : طرق جباية الضرائب .

المبحث الأول: الضرائب وأنواعها.

أصبحت الضرائب منذ أواسط القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة، حيث أوجد العثمانيون نظاما ضريبيا متميّزا، وكانت جباية الضرائب تُعتبر من الأعمال الكبرى للبايلك، كل هذا بعد تراجع مدخولها البحري، بعدما تناقصت مداخيل الجهاد البحري فارتأت الضرورة إلى فرض نظام جديد حتى يكون مصدرا رئيسيا لدخل البايلك بصفة خاصة والإيالة بصفة أعم.

وتمتعت الجزائر بثراء وغنى كبيرين فكانت خزانتها المالية عامرة باستمرار بما يرد عليها من أموال الضرائب، فقد تنوعت هذه الضرائب، فهناك رسوم بالقطاع الريفي وهي حسب وضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة أو أملاك البايلك أو أراضي عرش أو مناطق مستعصية على نفوذ البايلك، وهناك رسوم وضرائب مرتبطة بالمدن ، ولأخذ فكرة على هذه الأنواع من مصادر الدخل سوف نتعرض إلى كل منها بشيء من التفصيل .

المطلب الأول: الضرائب والرسوم بالقطاع الرّيفي.

1-ضرائب الملكيات الخاصة:

1-1-العشور: يُعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية[1]. وهي ضرائب على المحصول[2]، ويقول سعيدوني في كتابه الملكية والجباية أن العشور نظريا حسب ما يُفهم من لفظه لا يتجاوز أخذ البايلك لعشر المحاصيل الزراعية، غير أن في الواقع مخالف لذلك. فهو يطبق حسب الأعراف

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص127 .

[2] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص80.

المعمول بها آنذاك والمعتمدة أساسا على تقديراتها على مبدأ التقديرات النهائية والدقيقة هي من اختصاص قائد العشور أو خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع[1].

ففي قسنطينة مثلا نجد قائدان. قائد العشور[2]، وقائد الجابري[3]، فالأول كانت له 3700 جابدة يأخذ كل جابدة صاع قمحا وصاع شعيرا بكيل قسنطينة . أما الثاني فله أزيد من 300 جابدة، يحصل على كل جابدة 12 صاع من القمح ومثلها شعيرا.وفي بايلك الغرب كان مقدارها 10 آلاف صاع من القمح ومثلها شعير، يحملها الباي كل ثلاث سنوات إلى الجزائر. إضافة إلى ألفي صاع قمحا ومثلها شعيرا يوزعها على أرباب الدولة وخدامهم.

وقد ورد في المصادر أن ضريبة العشور التي كانت تدفعها دواوير مليانة عام 1187هـ/1773م حددت بخمسة أكيال من الشعير، وثلاثة أكيال من القمح على الزويجة الواحدة[4].

من الشعير، وحمولتين من التين عن كل جابدة ، إلا ان بعض القبائل كانت مطالبة عند تسديده بإضافة خروف وحمولة قمح ومقدار غير محدد من الزبدة وبعض الدواجن كالدجاج ....إلخ ، وهناك بعض القبائل كانت غير ملتزمة بدفع هذا النوع من الضرائب بل كانت تكتفي بتقديم نصيب محدد مسبقا من النقود مثلها في ذلك مثل قبائل أخرى لم تكن مُلزمة إلا بتقديم كميات من القمح والشعير فقط[5]. ويذكر أحمد الشريف الزهار: أن قيادة

---

[1] – سعيدوني ناصر الدين، المرجع السابق، ص127. ينظر الملحق رقم (01)

[2]– كان يعين من طرف الباي باقتراح من آغا الإقليم وكان يختار عادة من الأتراك أو الكراغلة وكانت المهمة الأولى له تتمثل في جباية الضرائب لذلك كان يدعى قائد العشور ،أنظر: صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق، ص117 .

[3]– يتكفل بتحديد ضرائب أراضي البايلك . أنظر: صالح العنتري ، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة ، مراجعة تعليق يحي بوعزيز ، عالم المعارف للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009، ص24

[4] – توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ / 1792–1865م)، أطروحة دكتورافي التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف، عمار بن خروف ، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007–2008 ، ص167 .

[5]– ناصر الدين سعيدوني ، مذكرة حول إقليم قسنطينة ، مجلة الأصالة ، مج23 ، 70–71 ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، الجزائر ، 2011 ، ص 102–103 .

سيباو[1]كانت تدفع ألفي قلة زيت للبايلك، ونحو 500 قلة لأصحاب العوائد، ألفي قلة كرموس ومائة قنطار شمع ، و500 صاع قمحا ومثلها شعيرا[2]. ويجسد جمع العشور النموذج الحي لعملية تحصيل الضرائب في الأرياف ويعكس بحق تصرفات أعوان البايلك ونظرة الفلاحين لواجباتهم الجبائية ، خلال فترة جمع العشور يقوم قائد العشور بدور مهم جدا ، وهو يتمتع في أداء مهامه باستقلالية تجاه قائد الوطن ويلحق مباشرة بكاتب العشور المقيم بمدينة الجزائر ويؤدي قائد العشور جولة سنوية للوقوف على الأراضي المحروثة وعدد الجابدات المزروعة . ويرافقه في تنقله قائد الوطن وشيخ الجماعة أو الفرقة والمزارع الذي يقوم بالحرث ، ويكون حارث الأرض هو المسؤول عن محصوله تجاه البايلك وعادة ما يؤكد قائد العرش تقديرات قائد العشور خلال جولته قبل موسم الحصاد[3]. وقد ارتبطت ضريبة العشور بدفع أجور الجهاز الإداري والأعمال الخيرية[4] .

1-2- الزكاة : قال تعالى" فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة"[5]وهي ضريبة شرعية[6] . وتجب على الحبوب وغيرها من الأموال العينية والنقدية[7]، وعلى المواشي بأنواعها كالأغنام والجمال

---

[1]- برج سيباو ضمن محيط دار السلطان وإن كان جغرافيا ضمن بلاد القبائل الكبرى وقد ظلت قيادة سيباو تابعة لبايلك التيطري حتى سنة 1769 بعد تمرد قبيلة فليسة حيث نقلت إدارة سيباو إلى دار السلطان وكان قائد سيباو يسمى قائد يسر إلا أن الأغا هو الذي يتصرف فيه . أنظر: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، ط3 ، دار هومة، الجزائر ، 2011 ، ص290 .

[2] أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر ،تحقيق احمد توفيق المدني ،ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص47 .

[3] ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني ، البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص194 .

[4] جهيدة بوعزيز ، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بايلك الشرق الجزائري أواخر العهد العثماني (1771- 1837م / 1185 - 1253هـ)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص الريف والبادية ، جامعة قسنطينة 2 ، 2011-2012 ، ص53 .

[5] سورة الحج ، الآية 78 .

[6] جهيدة بوعزيز ، المرجع السابق ، ص53 .

[7] صالح فركوس ، تاريخ الثقافة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص352 .

والأبقار فنأخذ في أربعين من الشياه شاة ذكرا أو أنثى[1]، وجملا عن خمسة وعشرين جملا، وبقرة عن ثلاثين بقرة، لكنها أضحت تخضع لقدرة وإمكانية أصحاب القطيع. فلا يلتزم فيها بالنسبة ولا تؤخذ بالنصاب المحدد لها. فتوسع فيها الجباية بحيث أصبحت تؤخذ على ما يوفره القطيع من صوف وزبدة وجلود، وبعض المنتجات النوعية كالعسل والشمع والتمر ولا تطبق ضريبة الزكاة على الخيل والبغال والحمير[2].

أما زكاة الفطر، ففي الشريعة الإسلامية وبحسب المذهب الحنفي فإنها تعطى للفقراء مباشرة دون تدخل الدولة وبالتالي لا تعتبر من من موارد البايلك[3].

2- ضرائب وعوائد أراضي البايلك:

تكون الأراضي التابعة للبايلك قطاعا فلاحيا هاما له تأثير كبير على الحياة الاقتصادية في الريف. ذلك ان قسم كبير من الأهالي ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن طريق كراء الأرض، أو العمل بها كأجراء أو خماسين، وكان البايلك قد تحصل على هذه الأراضي بطريقة المصادرات المعتمد التي يقوم بها البايات. لأن شراء الأراضي من طرف الدولة أو حيازتها بسبب غياب الورثة الشرعيين أمر نادر الحدوث، ولعلى لفظ العزل الذي أطلق على أراضي هذا القطاع يدل على أصولها الأولى. فلفظ العزل معناها التنحي والتخلي[4]. والواقع أن هذه المصادرات هي التي جعلت أراضي العزل تختلف من بايلك إلى آخر، فأراضي عزل بايلك التيطري ووهران أو قطاع دار السلطان كانت عبارة عن قطع متناثرة وسط أراضي العرش، والملكيات الخاصة تقدر مساحتها ببعض مئات الهكتارات.

[1] الحبيب بن طاهر ، الفقه المالكي وادلته ، ط3، ج1 ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص15 .

[2] – جهيدة بوعزيز ، المرجع السابق ، ص ص 53–54 .

[3] – توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر ، المرجع السابق ، ص169 .

[4] – ناصر الدين سعيدوني ، الملكية والجباية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص ص 127–128 .

أما أراضي عزل[1] بايلك الشرق فقد كانت ضمن دائرة مركزها مدينة قسنطينة لا تكاد تفصلها إلا بعض الملكيات الخاصة لا تتجاوز مساحتها عشرة آلاف هكتار، على امتداد أودية الرمال وبومرزوق، ووادي الزناتي والوادي الكبير وتعض القطع المنعزلة بضواحي عنابة أو على سفوح الجبال، وهذا ما جعل أراضي عزل بايلك الشرق تكتسب أهمية خاصة ترتكز على جودة الأراضي[2]. ينظر الملحق رقم (02).

أما استغلال أراضي البايلك فكان يتم مباشرة من طرف الحكام، وعندما يتعذر الاستقلال تعطي لذوي النفوذ والمكانة مثل : المرابطين وشيوخ القبائل الكبرى المهمة مقابل خدماتهم[3] ، بحيث كان مردود هذه الأراضي يختلف باختلاف نوعية استغلالها فكان ذلك عن طريق[4] :

2-1- نظام الخماسة : وهو نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج[5] ، وينال مالك الأرض في حالة استئجارها أربعة أخماس المحصول ، ويترك الخمس الباقي للمستأجر الذي يعرف بالخماس . شريطة أن يساهم صاحب الأرض بالزريعة والمحراث والثيران والبغال ...الخ. أما مصاريف الحصاد وتهيئة الأرض للحرث فيقاسمها المالك مع الخماس بنفس النسبة التي يحصل عليها كل منهما[6] .

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر ، المرجع السابق ، ص86 .

[2]– رشيد مريخي، الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا(1212-1220هـ /1798-1805م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريه حديث ومعاصر ، إشراف، عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص57 .

[3]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ- العهد العثماني-، ج4، منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص50 .

[4]– ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي، المرجع السابق، ص87 .

[5]– ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري ببايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني ، ط2 ، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص158 .

[6]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص86 .

2-2-نظام الحكور[1] : ويتم مقابل منافع عينية أو نقدية تسلم للجباة آخر السنة، ويذكر سعيدوني أن الدولة تأخذ 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير على الجابدة أي بنسبة أقل من 50% مما زرعه الفلاح. وما يلاحظ على هذا النوع هو أنه خلق روابط ومصالح متبادلة بين المدينة والبادية ذلك أن الحضر ولا سيما الطبقة الميسورة منهم، هم من كانوا يقومون بدور الوساطة بين الفلاحين العاملين والدول. لأن كراء الأراضي عادة ما تحظى به هذه الطبقة الغنية[2].

ومن خلال الوثائق الموجودة حاليا لم نجد استعمال الحكور في باقي بايلك الجزائر إلا لدى قبيلة أولاد قصير في بايلك الغرب، حيث تمت مصادرة أراضيها. ثم أعيدت إليها وقصة ذلك وقعت في نهاية القرن 18م/11هـ عندما هاجمت هذه القبيلة خليفة باي الغرب إبراهيم، لما كان متجها إلى الجزائر حاملا ضرائب البايلك، لكن الخليفة تمكن وبصعوبة من الوصول إلى الجزائر، بعدما فقد بعض جنوده وفي طريق عودته أجبر على اتخاذ طريق سنجاس وبني وراغ، بعدما أمر الداي كلا من باي التيطري، وباي الغرب بالهجوم على تلك القبيلة من الشرق والغرب، وهو ما أدى إلى معاقبتها، وطردها من أراضيها التي أصبحت ملكا للبايلك في سنة 1187هـ/1774م[3].

وفي الواقع أن قيمة الضرائب كانت متفاوتة من منطقة لأخرى، فهي مرتبطة بطبيعة الأراضي المزروعة، ونوعية الإنتاج. فكانت قبائل الرعية في حوض سيباو تدفع ثلاثة صاعات من القمح، وصاعين من الشعير عن الزويجة الواحدة. أما القبائل القاطنة في المناطق الجبلية فكانت ضريبتها تحدده بالنقود، ولأخذ فكرة عن القيمة الإجمالية للضرائب في السنة الواحدة، فقد ذكر توفيق دحماني في أطروحته أن "ضرائب قيادة سيباو" في أواخر

[1] – الحكور هو كراء أراضي المخزن، أنظر: صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص125.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ، المرجع السابق ، ص88– 89 .

[3] – توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر ، المرجع السابق ، ص172– 174 .

العهد العثماني قدرت بألفي صاع من الشعير وألف صاع من القمح، ومائة كيلة من الزيت[1]، ومائة كيلة من التين المجفف، وأربعة وستين كبشا سمينا، ومائة كبش عادي[2].

3- ضرائب الأراضي المشاعة (أراضي العرش):

وهي الملكيات التي تستغل جماعيا فيكون لكل نصيب حسب حاجاته ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار أو زعيم القبيلة أو مجلس الجماعة، وتعرف في الجهات الشرقية بأراضي العرش، وفي بعض النواحي الغربية "بأراضي السبيقة "، وهذا ما جعل طريقة الاستغلال تخضع لحاجة أفراد القبيلة حسب مقدرتهم وإمكانياتهم. بينما تترك الأجزاء غير المستغلة منها للرعي[3].

وأهم الضرائب التي تؤخذ على هذا النوع من الأراضي هي الغرامة واللزمة والمعونة والخطية.

3-1- الغرامة: هي ضريبة مستحدثة عينية أو نقدية حسب الظروف والأحوال، تعبر عن خضوع القبائل الجبلية للسلطة المركزية، كما أنها تؤخذ كل سنة وقد تؤخذ مرة واحدة في بعض السنين، وذلك حسب قدرة الإدارة على استخلاصها وهي تمس في الغالب القبائل المعادية للسلطة المركزية أو الرافضة لنفوذ الحكام الممثلين لهذه السلطة. ونظرا لكون الغرامة تتحكم فيها قوة المحلة وحزم الحكام وطبيعة علاقاتهم بشيوخ القبائل، فإن مقدارها يختلف من جهة إلى أخرى حسب أوضاع القبائل ومدى نجاحهم في التخلص من موظفي الدولة[4].

فالقبائل التي تمارس نوعا بسيطا من الزراعة في الهضاب العليا والواحات تفرض عليها الغرامة حسب تقييم الزويجة، أما العشائر التي تعتمد على الرعي والإنتاج مثل:

---

[1]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص172-174.

[2] - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص174 .

[3] - رشيد مريخي، المرجع السابق، ص58 .

[4] - عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) دار السلطان أنموذج، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف دادة محمد، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014، ص110 .

الحنانشة وأولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة ببايلك الشرق وأولاد مختار بباليك التيطري، فتفرض عليها الغرامة مرة واحدة. اعتماد على معلومات بسيطة لا تستند إلى أي إحصاء، لأن القائد بمعونة شيوخ الدواوير يقوم بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام من أوائل الرّبيع، لتسلّم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل[1]، أو غنم أو جمال أو زبدة أو عسل أو صوف. وقد كانت الدولة تلجأ إلى المحلات العسكرية لاستخلاص هذه الضرائب. أو الاكتفاء بالمراقبة على الأسواق التي يتردّد عليها سكان المناطق الجبلية أو بدو الصحراء أو رعاة الهضاب العليا لاستبدال منتجاتهم المحلية بما يحتاجونه من بضائع ومصنوعات أو للحصول على حق المرور لقوافلهم لتعريف بضاعتهم بالموانئ البحرية فعن كل حمل يشتري من الأسواق يدفعون دورو إسباني واحدة وعن كل قطيع يرعى في المناطق التلية يقدمون خروفا واحدا مقابل الحصول على حق الرعي[2].

3-2- اللزمة: هي مطلب عيني ومساهمة مالية توجه لتدعيم مساهمة المقاطعات في مداخيل الخزينة العامة للجزائر. المعروفة بالدنوش الصغرى (المساهمة الفصلية) والدنوش الكبرى (السنوية)[3] . واللزمة التي عادة ما ينظر إليها خطأ على أنّها هي الغرامة، تؤخذ من سكان الأطلس المتيجي الذين لا يمكنهم دفع العشور والزكاة بانتظام، وهي فريضة إسمية يحدد الشيخ النصيب الذي يتوجب على كل رجل من رجال القبيلة الذين يلزمون بها مرتين في السنة ومرة في الصيف وتسمى لزمة الصيف، ومرة في الربيع ويطلق عليها لزمة الربيع[4] . وهي بالنسبة للأشخاص الملزمين بها تقدّر بمبلغ مالي يتراوح ما بين عشرة إلى خمسة وعشرين ريال بوجو (حوالي 18.6 إلى 46.5 فرنكا) حسب وضعية القبيلة وحالة الشخص الذي يساهم باللزمة، وهناك بعض المناطق التي لم يطبق فيها نظام الحكور والجبرى مثل

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص ص90-91 .

[2] –عقاد سعاد، المرجع السابق، ص108 .

[3] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص181 .

[4] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص181 .

نواحي بجاية ومنطقة البابور وفرجيوة وميلة التي كانت اللزمة المفروضة عليها تقدر إجمالية بـ 225055 ريال بوجو أو 98101.80 فرنك موزعة كما يلي:

قبائل بجاية	21.360 بوجو	أي 384.48 فرنك
قبائل البابور	7506 بوجو	أي 13510.80 فرنك
قبائل فرجيوة وميلة	25635 بوجو	أي 461.43 فرنك
المجموع:	122.055	أي 98101.80 فرنك[1]

بمثل هذه المبالغ المالية أصبحت اللزمة من أهم مصادر الدخل. وهي في الغالب تحدد نقدا وتختلف من قبيلة إلى أخرى، فهي مثلا بنواحي مجانة "برج بوعريريج" تصل إلى 20 فرنك. وفي جهات سطيف ترتفع إلى 22.5 فرنك، وقد تدفع مقابل عدد أشجار الزيتون والنخيل، ففي نواحي الزيبان كانت اللزمة المفروضة على كل شجرة تتراوح ما بين 0.25 و0.50 فرنك على كل نخلة مثمرة[2].

وعلى كل فإن ضريبة اللزمة كانت تستخلص من قبائل الرعية بصفة منتظمة ومستمرة.

بينما اضطر حكام البايلك إلى تجريد الحملات وشن الغارات لاستخلاصها من المناطق الجبلية والصحراوية، وفي هذه الحالة غالبا ما تفرض جزافا، بحيث يطلب مبلغ معين من المال، يغطي مستلزمات عدّة سنوات، وقد يصل في هذه الحالة إلى 300.000

[1]– فلّة قشاعي المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771–1837)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف، ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1989–1990، ص64–65

[2]– المرجع نفسه، ص64 .

ريال مع العديد من الخيل ومجموعة من العبيد. ولهذا فإن دفع اللزمة غالبا ما يكون بمثابة إعلان الخضوع والدخول تحت سلطة البايلك[1].

3-3- المعونة: وهي نوع من الضرائب كانت تفرض على قبائل الرعية، بهدف تموين المحلة[2]في الأرياف، أو لسد نفقات الموظفين. وكانت تستخلص عينا، وفي حالات نادرة تحصل نقدا. إن فرض المعونة كان راجعا إلى عدم استيفاء ضريبتي العشور، والزكاة بنفقات البايلك عامة، والجيش خاصة. ولعل هذا ما أدى بالأمير عبد القادر فيما بعد عندما أراد الأخذ ببعض النظم الضريبية العثمانية إلى طرح قضية المعونة على مجلس الشورى، الذي اتفق على فرضها على الرعية استنادا على أسس شرعية[3].

وقد كانت المعونة تؤخذ من السكان لتزويد الجيش مثل: الجمال والخيول والبغال والحمير الضرورية والأبقار والخرفان والزيت وعدة مؤن باستثناء البسكويت الذي كان يقدمه البايلك، وكانت تؤخذ عادة كل ستة شهور. كما كانت المعونة تفرض على المناطق الزراعية المتقلبة. التي لم يستعمل فيها مبدأ الزويجة ويتم استخلاصها من قبل خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع. بينما معونة القبائل الجبلية الواقعة في المناطق الشمالية مثل قبائل جرجرة، فكانت تدفع عن طريق شيوخها، للقادة العثمانيين، المقيمين في أبراج تيزي وزو وسباو وبرج منايل وبوغني وكانت نوعيتها وقيمتها تحددها درجة خضوع كل قبيلة. كما

---

[1]- فلّة قشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص66 .

[2]- لغة من المحل وهو نقيض المرتحل فتعني بالتالي مكان حلول القوم أو نزولهم ، وتعني التجوال والترحال . أنظر دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص130 . هي القوة العسكرية المصاحبة للبايات أو حكام المقاطعات في تنقلاتهم في الريف والمعروفة بالمحلة وتتألف من مشاة الأتراك وهم من حاميات المدن المعروفة بالنوبة ومن فرسان العرب يعرفون برجال المخزن ، ويشاركون في الحملات الموجهة لجمع الضرائب ومراقبة القبائل . ينظر: ج. أو. هابنسترايت، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس، تر، ناصر الدين سعيدوني، ط2، البصائر، الجزائر، 2013، ص48 .

[3] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص181 .

كانت القبائل التي تمتلك الأراضي الفلاحية في حوض سباو، حيث يسهل الاتصال بها وتدفع العشر والزكاة[1].

أما القبائل الجبلية الواقعة في المناطق الوعرة، مكانت تفرض عليها ضريبة سنوية رمزية في شكل معونة. فكانت قبائل:"بني إيراثن" في أعالي جرجرة، تدفع لقائد تيزي وزو مائة وخمسة وعشرون فرنكا. وفي المقابل كان القايد يمنح لأعيانها، أثناء استلامه بعض الهدايا كالألبسة والأسلحة وغالبا ما تكون قيمتها ضعف قيمة المعونة المقدّمة[2].

3-4-الخطية: عقوبة تدفع نقدا أو عينا للتكفير عن خطأ فردي أو جماعي. وعادة ما تفرض على الجماعات التي تلجأ إلى حمل السلاح ضد غيرها[3] ، وتفرض كدليل على خضوع بعض القبائل لسلطة الباي. فتلتزم بها القبائل الثائرة المتمردة عند إخضاعها أو طلبها الأمان عوضا عما صدر عنها من مهالفة وعصيان، كما تفرض مقابل الجنح والمخالفات التي يرتكبها أفراد القبائل بصفة فردية أو جماعية وفي حالة عدم التعرف على الجاني فإن شيخ الدوار أو قائد القبيلة يلتجأ عادة إلى فرض خطية جزافية على مجموع أفراد العشيرة لعدم التعرف على مرتكب المخالفة[4].

وكانت الخطية بمثابة الدية التي كانت محدّدة بـ 10 آلاف فرنك يجمعها أعيان المنطقة، وتوزع على ورثة الشخص المغتال، وإذا لم يترك ذلك الشخص إرثا، توضع تلك الديّة في صندوق بيت المال[5].

---

[1] توفيق دحماني، النظام الضريبي بباياك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني(1193هـ-1779م-1246هـ-1830م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف، عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص86 .

[2] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص182 .

[3] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص184 .

[4] – جهيدة بوعزيز، المرجع السابق، ص54.

[5] – توفيق دحماني، النظام الضريبي بباياك الغرب الجزائري، المرجع السابق، ص87.

3-5- معونات بلاد القبائل: وتتكوّن من كميات محدّدة من التين والزيتون والأغنام مع بعض الكميات من الحبوب ومقادير من الفضة. تساهم بها مجموعة قبائل فليسة التي تقدم ما قيمته خمسمائة ريال بوجو، وقبائل قيادة بوغني التي تتكفل كل قبيلة منها بدفع مائة وخمسة وعشرون ريالا، والقبائل المتعاملة مع قائد برج سباو التي توفر للدولة ثلاثة آلاف بوجو وخمسمائة وخمسين قلة زيت ثمنها آلف بوجو، ومائة حمولة جمل من التين الجاف قيمتها خمسة آلاف بوجو[1]. وكذلك يضيف سعيدوني في كتابه النظام المالي أن كل هذه المعونات تساهم بها بلاد القبائل في خزينة الإيالة تقدّر حسب آخر وكيل تركي ببرج سيباو والمدعو الحواسين المعوج بـ: ألفي صاع شعير وألفي صاع قمح ومائة حمولة زيت ومائة حمولة تين وأربعة وستين خروفا سمينا ومائة خروف عادي[2].

4- ضرائب إضافية:

4-1- ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي: هي مساهمة قيادة الأوطان في الدنوش الذي ترسله المقاطعات إلى الباشا مرّة كل ستّة أشهر[3]، وكذلك تتمثل في أموال لشراء حاجيات الباشا ويساهم فيها الأهالي[4].

ويترك للباي فرض قيمة هذه الضريبة على القبيلة حسب أهميتها[5]. وكان بايلك التيطري لوحده يُوفّر للخزينة 24800 بوجو سنويا فضلا عن ضيفة دنوش وهران وقسنطينة[2] ويطلق أهالي التيطري عليها إسم غرامة الصيف وغرامة الشتاء، وبفضلها كان يشتري الباي جل الهدايا المخصّصة لداي الجزائر[6]. وتتألّف ضيفة الدنوش من كميات من المواد العينية مثل القمح والشعير والزبدة والعسل والشمع والزيتون ورؤوس الغنام والأبقار والخيل والكسكسي

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص92.

[2] – المرجع نفسه

[3] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص191.

[4] – فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، مجلة كان التاريخية، ع.13، سبتمبر 2011، ص25.

[5]– فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25 .

[6]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص ص92-93 .

والخضر والبرانس والأغطية والحصر بالإضافة إلى مبلغ من النقود وهذا ما جعل ضيفة الدنوش تقدر بأوطان دار السلطان وحدها بـ 5000 قرش قوي (125000 فرنك)[1].

4-2- الفرح أو البشارة: وهي بمثابة رمز الفرح والابتهاج بتولية الباي أو إقراره في منصبه، أو بمناسبة أحداث سعيدة اخرى[2]، وتكاد تكون سنوية وتوفر للخزينة ثروات مهمة. فهي ببايلك قسنطينة وحده تبلغ عشرين ألف بوجو أي حوالي ستة وثلاثين ألف فرنك[3]، وكانت هذه الضريبة تفرض على قبائل الرعية وتؤخذ عنوة من القبائل الممتنعة أو المستقلة وذلك باللجوء إلى الحملات العسكرية[4].

4-3- خيل الرعية: وتلتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية بالخصوص وهي عبارة عن مساهمة مادية من طرف هذه القبائل، وتشمل على عدد من الخيل يكفي لركوب هيئة كبيرة من الفرسان ومجموعات من دواب النقل لتكون في خدمة البايلك. وبفضلها تتمكن السلطات من تعويض خيل فرسان المخزن عند موتها أو إيفادها في مهمات وقد يباع قسم من هذه الخيل والدواب إذا لم تكن الحاجة ماسة إليه. وهناك أنواع أخرى من الضرائب نستطيع أن نذكر منها: حق البرنوس[5] وحق الزمام[6] ومهر باشا والفرس[7]...

---

[1]- عقاد سعاد، المرجع السابق، ص113 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص93 .

[3] –ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص136 .

[4] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ص50 .

[5] – هدية تقدم بمناسبة تسلّم الشيوخ رمز إسناد المنصب أو تجديده: ينظر ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص94 .

[6] – هي ضريبة اعتيادية يتسلّمها قائد العشور كتعويض له على خدماته أثناء جمع العشور. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص94 . وتحدّد قيمتها بما يقدّر سبعة فرنكات على كل ملكية، ومن أجل تخفيض العبء عن الفلاحين قامت الحكومة في 1828 بتقليصها حيث ألغتها وعوضتها بالحكر أو الكراء وبالعشور والزكاة. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص ص214-215 .

[7] – هي مساهمة إضافية تلتزم بها بعض القبائل الخاضعة التي لا تمارس زراعة معتبرة ، وهي تتمثل في فرس حربي.ينظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص94 .

المطلب الثاني: الضرائب والرسوم بالمدن.

الصنف الثاني لمصادر دخل الإيالة الجزائرية توفره الدنوش وعوائد البايلك ورسوم المفروضة على سكان المدن ونقابتهم المهنية وجزية اليهود والنصارى وحقوق الالتزام والتنصيب ورسوم الجمارك ومكس الأسواق واحتكار التعامل التجاري مع البيوتات التجارية اليهودية والأوروبية وإتاوات الدول الأجنبية والأملاك والثروات العائدة للدولة عن طرق المصادرات والتغريم ولأخذ فكرة واضحة عن هذه الأنواع من مصادر الدخل.

1- الدنوش والعوائد:

تساهم فيها بايليكات قسنطينة ووهران والتيطري، بالإضافة إلى قيادة سباو وأوطان دار السلطان بمقادير معتبرة من الأموال والثروات[1]. منها ما يذهب إلى الخزينة ومنها ما يحظى بهم موظفو الإيالة في شكل هدايا وترضيات نقدية وعينية، وتسلّم في مواعيد محدّدة وحسب طرق متعارف عليها[2]. وهي حصّة نقدية وعينية، يقدّمها البايات إلى الخزينة العامة كل ثلاث سنوات، بالإضافة إلى ما يقدّمونه كل سنة من بضائع وأموال، حيث كان على سبيل المثال صالح باي قسنطينة يرسل مع خليفته إلى الداي كل عام ما قيمته 120ألف قرش[1] .

وحسب الإحصاءات فإن دنوش بايلك قسنطينة كانت تبلغ في أوائل القرن السابع عشر حوالي 120ألف بوجو ودنوش بايلك الغرب 100ريال ودنوش التيطري 50ألف ريال[2].

أواخر القرن 18 قدرت دنوش قسنطينة بـ 228.000قرش ودنوش وهران، 237.000قرش، ودنوش التيطري 60.000قرش قود أو دولار إسباني بالنسبة لبايلك الغرب و4.000قرشا قود أو دولار إسباني بالنسبة لبايلك التيطري، وعند الاحتلال قدر الفرنسيون

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص93 .

[2] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25 .

هذه الدنوش بـ 778.811 فرنك فيما يخص قسنطينة و622.402 فرنك فيما يتعلّق بوهران و141.213 فرنك فيما يتصل بباياك التيطري[3] ، ينظر الملحق رقم (03).

2- عائدات بيت المال:

التنظيم المالي مهم في تنظيم وإرشاد مصاريف الدولة، وقد أفرد لصندوقها الملحق بخزينة الداي ثلاثة سجلات رئيسية يحتفظ بها كل من السايجي والعادل والخوجة، وهي تساهم بقسط وافر في المصاريف الكثيرة للدولة[4] ، وتعود مداخيل بيت المال إلى عدّة مصادر أهمها:

2-1- مردود الأملاك العقارية: والتي تعود ملكيتها مباشرة للبايلك ونرجح الفكرة القائلة بأن قسم كبير من ثروات بيت المال يوفره هذا النوع من أملاك البايلك هذا حسب سعيدوني[1] ، وقد بلغت إحصاءات مدينة الجزائر بـ 5000 آلاف بناية وتدرّ على الميزانية 40 مليون فرنك سنويا[2].

2-2- التركات والودائع العمومية: والتي تعود إلى بيت المال عند موت أصحابها الشرعيين أو فقدانهم، بعد أن تؤدى حقوق الغائبين والورثة[3]، ويسمى رئيسها التركي بيت مالجي[4] . يساعده قاض وموثقان وكاتب ضبط ومسجلون، يشرف على الأملاك العائدة للبايلك ويدير الأملاك الشاغرة والتركات التي لا ورثة لها واستخلاص ما يعود منها لخزينة البايلك أو بيت المال. وتتولى هذه الهيئة مراقبة تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون وبعد تنفيذ الوصية تباع التركة بالمزاد العلني ويحتفظ بالقيمة كوديعة ويودع المبلغ في صندوق

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص143 .

[2] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25 .

[3] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص98 .

[4] – يشرف على الأملاك العائدة للبايلك، ويدير الأملاك الشاغرة والتركات التي لا ورثة لها واستخلاص ما يعود منها لخزينة البايلك. ينظر: عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط2، وزارة المجاهدين، 2007،ص167 .

عمومي، وتستعمل تلك الأموال في دفن الفقراء والأجانب[1]، ونفقات الإدارة مثل: أجور الموثقين والكتاب ومصاريف البيع العام شريطة ألا تزيد هذه المصاريف عن 7% من قيمة التركات والودائع، وأن لا تتجاوز وصية الهالك المقدار الذي تسمح به الشريعة الإسلامية وهو ثلث الترك، والرّاجح أنّ ضخامة هذه التركات تعود إلى الوضع الاجتماعي الذي يعيشه جل أفراد الجالية التركية.

قدرت أثناء القرن السادس عشر 300 دوكة بشرشال و800 زياني ذهب و600 قيسة من الحبوب و20 رطل زبدة و70 بغلا للخدمة وثلاثة خيول للركوب في مدينة مستغانم[2] .

5- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

يتكفل أمناء النقابات بمد الخزينة بمبالغ مالية وتقديم بعض الخدمات الاقتصادية وتزويد موظفي الدولة بمواد مصنوعة من طرف الحرفيين مجانا[3]، وكانوا مُلزمين بدفع ضرائب ورسوم على النشاط، والتي كان يجمعها الأمناء الذين كانت الأعمال خاضعة لهم، وإليهم يرجع تسيير أصناف صناعتها بمساعدة قانون يضعه قائد المدينة بمقتضى نظام مالي خاص، على سبيل المثال كان بايلك الغرب كغيره من المقاطعات يحتوي على من الحرف والصناعات في مدنه[4]، وكانت أغلب المدن تضم ستة أمناء على الأقل في كل مدينة وهم أمين الحدادين، وامين النجارين، وامين البردعة أو صانعي الألجمة، وامين الكنداقجية أو مصلحي البنادق، وامين التشاقمجية(الذهب)، وأمين البنائين، وكانوا يسجلون عمالهم كل ما يحتاجه خدمات البايلك المختلفة. وعن طريق هذه التنظيمات النقابية أيضا يساهم يساهم كل دكان بضريبة شهرية تقدّر 30سنتيم حسب العملة الفرنسية في ذلك الوقت، كما ان بيع

[1] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص144 .

[3] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص101 .

[4] – توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب، المرجع السابق، ص90.

الخمر كان يعتبر نوعا من النشاطات التجارية، وكان صاحب كل حانة ملزما بدفع إثنين دورو إسباني أي حوالي 30فرنكا عن دكانه وبوجو واحد أي حوالي 6فرنكات عن كل برميل خمر يبيعه مع كراء شهري إذا كان المحل ملكا للدولة[1].

6-الفوائد المترتّبة على أنظمة التعامل التجاري:

وتأتي بالخصوص من حقوق الجمارك ورسوم المكس على الأسواق وأرباح تصدير المواد الأولية التي تحتكرها الدولة[2] ، فحقوق الجمارك والتي تصل إلى 10% بالنسبة للمواد المستوردة والمصدّرة، تتغيّر تبعا لطبيعة المنتوج والفترات الزمنية، وقد تصل إلى 15,5% زيادة على رسوم دخول المرسى[3] من طرف السفن الجزائرية والعثمانية والأجنبية[4]، كما يدفع أيضا نفس النسبة التي تشتري في عين المكان لشحنها على السفن لعودتها، ولن يدفع رسم الدخول إلا على السلع التي بيعت بالفعل وذلك أنّه من المرخّص به إعادة شحن السلع التي لم يتم بيعها بدون أن يدفع عنها أي شيء. كما لا يدفع أيّ رسم على السلع الموضوعة في المستودعات في انتظار إعادة شحنها[5] .

كما يستخلص قائد الميناء رسما بمبلغ مائة وعشرة ليفر تورتوا على كل سفينة أو مركب يباع في الجزائر هذا ما ذكره جمال قنان في كتابه نصوص ووثائق في تاريخ

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص101 .

[2] – المرجع نفسه، ص110 .

[3] – حق الإرساء لكل السفن تدفع رسم الإرساء الذي هو 50 قرش يدفع نصفه بالقرش الإسباني والنصف الآهر بالدرهم ويستخلص هذا الرسم لحساب قائد الميناء. ينظر: جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)،مج3، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر،2009، ص187.

[4]– محمد الخداري، المرجع السابق، ص30.

[5] – جمال قنان، المرجع السابق، ص ص187-188.

الجزائر، وأضاف كذلك أن المركب عندما يرسو في الميناء يقوم قائد الميناء[1]بوضع حارسين عليه لمنع تفريغ السلع بدون علم منه، ويدفع.

التجار قرشا واحدا عن كل يوم إلى أن يتم تفريغ المركب وجميع السلع التي تفرغ، تحمّل إلى المخازن من طرف حمالي الميناء وبعدها توضع تحت تصرّف أصحابها[2]. وبصفة عامة كانت تُفرض في أواخر العهد العثماني رسوم تُقدّر بـ 5% على البضائع الداخلية من طرف المسلمين، أو الأجانب الذين كانت تربطهم معاهدات مع الجزائر و10% على اليهود والأجانب الذين لا تربطهم معاهدة[3] .

ويذكر سعيدوني أن هناك هدايا يحصل عليها قائد المرسى مثل الهدية الإلزامية المعروفة بحق البشماق[4] والمقدّرة بـ 4 ريالات التي ينالها عند زيارته للسفن الأجنبية واستقباله لقباطنتها[5].

أما رسوم المكس على الأسواق، فهذه رسوم تعتبر كذلك شكل من أشكال الضرائب المستحدثة والتي كانت تفرض على كل المنتجات الفلاحية والتي تدخل إلى أسواق الرّيف، وتحدّد بقيمة نقدية على البضائع وكميات من تلك البضائع، ويتم تحصيلها من قبل قائد

---

[1] – هو أعلى رتبة من سائر القادة لكونه يتلقى مداخيل الميناء من الضرائب الجمركية على السفن التي تدخل وتخرج من الميناء ويقوم بحراسته من الأعداء .ينظر: عبد القادر بلغيث، الحياة السياسية والاجتماعية لمدينة وهران خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحضارة الإسلامية، هو أعلى رتبة من سائر القادة لكونه يتلقى مداخيل الميناء من الضرائب الجمركية على السفن التي تدخل وتخرج من الميناء ويقوم بحراسته من الأعداء.ينظر: عبد القادر بلغيث، الحياة الإسلامية، هو أعلى رتبة من سائر القادة لكونه يتلقى مداخيل الميناء من الضرائب الجمركية على السفن التي تدخل وتخرج من الميناء ويقوم بحراسته من الأعداء.ينظر: عبد القادر بلغيث، الحياة السياسية والاجتماعية لمدينة وهران خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحضارة الإسلامية، شراف، أحمد الحمدي، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013–2014، ص47.

[2] – جمال قنان، المرجع السابق، ص188 .

[3] – توفيق دحماني، النظام الضريبي بايلك الغرب، المرجع السابق، ص91

[4] – يقدمه الخواجات والقياد والأمناء مقابل حصولهم على مناصب ذات طابع اقتصادي، ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص188 .

[5] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص102 .

السوق[1] أو خوجة الرحبة[2]. ولكل سلعة هناك موظف مُكلّف بمراقبة دخولها وخروجها من أسواق المدن ليأخذ ما يترتّب عليها من رسوم المكس، فقنطار الكتان الصغير مثلا رسمه خمسة وعشرين درهما، وحمل التمر يتوجب على صاحبه خمسون درهما، أما حمل الزيتون فيؤخذ عليه خمسون درهما ويستخلص من قنطار الأرز عشرون درهما. كما تساهم هذه الرسوم القوافل القادمة لمدينة الجزائر من مختلف جهات الإيالة كقافلة تلمسان التي كانت تدفع على كل حمل دينارا واحدا[3].

ويشير سعيدوني كذلك أن نظام الجمارك الجزائري بسيط في قوانينه لا يهتم بمقدار السفن المتمتعة بالحماية الجزائرية، إلا أنّ هذا النظام كان عرضة للتغيرات والتعديلات بضغط من الدول الأجنبية التي كانت تعمل جاهدة للتملص من دفع الرسوم المفروضة على إرادتها حتى يسهل عليها غزو الأسواق الجزائرية. حيث استطاعت إنجلترا بعد استرجاع الجزائر لوهران 1792 أن تحصل على تخفيض ملموس لرسوم التوريد، فأصبحت لا تدفع عن بضائعها الداخلية للمراسي الجزائرية سوى 5%، بعد أن نالت فرنسا هذا الامتياز إثر معاهدة الكونت دوكين، كما حصلت شركتها المتمركزة بحصن فرنسا " شركة إفريقيا " على الإعفاء من دفع رسوم سفينتين كل سنة[4].

7 – المصادرات:

كانت من الموارد التي ساهمت في إثراء الخزينة[5]، وقد تكرّرت عمليات المصادرة والتغريم طيلة العهد العثماني. وأصبحت شائعة في السنوات الأخيرة للحكم التركي بعد شح مصادر الدخل الأخرى، وكان يتعرض لها بعض الأغنياء من الحضر واليهود وكثير من

[1] – هو مفتش الأسواق، ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص211.

[2] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص198.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص103.

[4] – ناصر سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص104 .

[5] – الأمير بوغدادة، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني، القضاء أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، إشراف ، أحميدة عميراوي، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2007–2008 ،ص41 .

موظفي الدولة ومستخدميها. ويذكر سعيدوني مدى ضخامة الثروات التي تمّ الاستحواذ عليها ووضعها في خزينة الدولة من خلال بعض المصادرات التي حدثت في الفترة بين 1792و1805. حيث في سنة 1792 صودرت ثروات صالح باي قسنطينة بعد تمرّده وقتله، وقد بلغت من الضخامة ما جعلها تماثل ودائع خزينة الدولة حتى أن أحد الكتاب قدّرها بأكثر من 60 مليون فرنك[1] . وفي سنة 1797 تم تغريم صهر الوزناجي باي قسنطينة المعروف بمحمد الشاوش بما لا يقل عن 3000 ريال بوجو و400 دينار و500 حبوبا. وفي سنة 1800 حجز ثروة عصمان باي إثر عزله من بايلك الغرب وقد حملت كل ثرواته إلى الجزائر بواسطة السفن من وهران، وأرسل ما تبقى منها عن طريق البر وتتكون من 29 دابة نقل محمّلة بالهدايا والسلاح و30 حصان مهرا معدا للركوب و5 من الأسرى المسيحيين و21 من العبيد و5 نساء زنجيات[2]. ويذكر كذلك أن في 1822 أطلق سراح باي التيطري سي حسن مقابل التنازل عن ثروته التي قدّرت بـ 102.000 سلطاني ذهب. وفي السنة الموالية 1802 لم ينج ولد عصمان باي من الموت إلا بعد تقديمه ثلاث صناديق يحتوي على مقدار من العملة الذهبية وكيسين من الفضة وأسلحة متنوعة وقدّرت في مجملها 18.000 دينار ذهب[3]. لقد كانت الدولة تلجأ إلى هذه الوسيلة الفعالة رغبة في الحد من سلطة بعض الموظفين ومعاقبة بعضهم بالحد من نفوذهم. وكان في بداية الأمر يكون ذلك بعد تناوله في الديوان ويتم الخروج بنتيجة، وفي حالة إقرارها يتم ذلك في المزاد العمومي. ولكن أواخر العهد العثماني أصبح الدايات يقرون ذلك دون الرجوع للديوان، هذا ما كان يؤدي بهم في الغالب إلى نهاية مأساوية[4].

[1] – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص141 .

[2] المرجع نفسه، ص142 .

[3] المرجع نفسه، ص142 .

[4] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص ص203-204 .

8-غنائم الجهاد البحري:

ظل الجهاد البحري لمدّة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا مهما في تنشيط الاقتصاد الجزائري وخاصة اقتصاد مدينة الجزائر[1]. وممّا لا شك فيه أن الحروب البحرية كانت مصدرا هاما بالنسبة لنيابة الجزائر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومن المدهش أن يحتفظ الأسطول الجزائري بهيئة الدولة حتى أوائل القرن 19 رغم تضاؤله من حيث الحجم والتسليح، وكل هذا مرجح إلى شجاعة البحارة ويرجع الفضل في قوة الأسطول إلى رجال من طراز خير الدين وعلي باشا وحميدو[2] ، وكذا ملائمة الظروف الدولية أنذاك ممّا ساهم بقسط وافر في تغطية العجز المالي للإيالة بين 1805-1815 بأرباح الجهاد البحري التي بلغت 8 ملايين فرنك[3] . ولكن حملة إكسماوث 1816 كانت كارثة عظمى، إذ دمرت أربعة من الفرقاطات الخمس التي كان للجزائريون فضلا عن إثنين وعشرين كبشا، وضعت هذه الحملة حدل للإنتعاش الاقتصادي ونتج كذلك عنها إطلاق سراح جميع الأسرى بدون مقابل، كما أن تدمير السفن الجزائرية بعدها في معركة نافرين وفرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827 أدى إلى تدهور أرباح الغزو البحري ثم انخفاض نشاطها[4].

9 – الإتاوات والهدايا:

مما يلاحظ أن هذه الإتاوات والهدايا لم تعد في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة الجزائرية التزامات مالية بالمعنى الصحيح تساهم بدخل محترم للخزينة، وأصبحت تتلخص في ترضيات مالية يقدمها الديبلوماسيون مقابل إطلاق حرية الملاحة ونيل الاحتكارات

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص106 .

[2] صلاح العقاد، الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي، المجلة التاريخية المصرية، مج12، القاهرة، 1964-1965، ص179 .

[3] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص107 .

[4] – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص180 .

والامتيازات التجارية[1]. والهدايا هي مساهمات شخصية، قد تكون موسمية أو طارئة تحصل باسم الخزينة لفائدة العاملين في الجهاز الإداري للبايلك[2]، وتمثل الهدايا التي ترسلها الجزائر إلى الأستانة إحدى مظاهر ارتباط الإيالة بالدولة العلية، مكنت الجزائر من الحصول على فوائد عديدة، منها تسهيل الحصول على قفطان تولية الداي، وتعزيز جهاز الإيالة الحربي والاقتصادي بما تمدها به من أسلحة وسفن، حيث تسلم سليم آغا سنة 1785 هدية من السلطان تشمل 4500 قنطار بارود و3000 قنطار من الرجينة و2000 بندقية و17 عود مثلث لصواري المؤخرة و40 مجداف و50 قنطار من النحاس و20 ألف قنبلة و10 مدافع، وفي سنة 1819 تسلم الداي حسين من السلطان العثماني مدافع مع جميع الآلات الحربية[3].

والهدايا والمنح التي كان يقدمها القناصل الأوروبيون عندما يحضون بقبول التمثيل بالجزائر. أو أثناء إبرام المعاهدات فقد تنوّعت وكانت مصدر لتدعيم الخزينة[4]. ويذكر سعيدوني أن مورد الإتاوات تضاءل فلم يعد متوسط متوسط ما تقدّمه الدول للإيالة من ترضيات وهدايا تتجاوز 125 ألف فرنك سنويا، أغلبها مواد استهلاكية، هذا يرجع لتبدل الوضع الدولي بعد سقوط نابليون بالخصوص. الأمر الذي دفع بكثير من الدول الأوروبية إلى العمل على محو ما تعتبره اعتداء واغتصاب وإهانة تلحقها الإيالة بالشرف المسيحي والحق الأوروبي، الأمر الذي حدا بدول أوروبية إلى استعمال القوة أو التظاهر بها، مثل فرنسا في 1690 وإنكلترا وهولندا في 1816 والولايات المتحدة في 1825. بينما فضّل البعض الأخر الالتجاء إلى حماية الدول القوية، ووساطة الدول الصديقة[5].

ومن خلال سرد أهم الضرائب المفروضة على السكان يتضح أن السياسة الضريبية لم تكن قارة، بل متغيّرة حسب الظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها البلاد فكانت

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص108 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص189 .

[3] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص27 .

[4] فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع نفسه، ص27 .

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص108 .

متعدّدة ومتنوعة ويصعب تقسيمها، وقد اعتمد العثمانيون على مصادر اقتصادية قارة ممّا جعل حكومتهم أداة جباية تعيش على ما تدرّه هذه الضرائب دون السعي إلى تنمية الأوضاع الاقتصادية، القسط الأكبر من هذه الموارد كان يُوزع في شكل مرتبات وهدايا ورشاوي على الحكام.

المبحث الثاني: طرق جباية الضرائب.

تُعد جباية الضرائب في الجزائر العثمانية معقدة بشكل كبير وذلك لتنوع وتعدد الوظائف والاختصاصات وكذا الموظفين، كما أنّها تختلف من منطقة لأخرى، وهذا وفق تطور أو ركود الإنتاج، وكانت مهمة الجباية والحفاظ على الأمن أمران أساسيان تقطع بهما الحكومة وكانتا مترابطتين ترابطا وثيقا.

المطلب الأول: في الأرياف.

لم تكن جباية الضرائب في الأرياف تجري بصورة اعتيادية، بل كانت تتم تحت الضغط والإكراه في كثير من الأحيان، ولهذا يلتجئ الحكام إلى إرسال الحملات التأديبية لإرغام الأهالي في حالة العصيان والتمرد على دفع ضرائب المتوجبة عليهم مثل الغرامة والخطية والمعونة[1]. وقد اعتمد البايات وقياديهم على طريقتان في جباية الضرائب، وهي طريقة النظام الترتيبي والذي يعتمد على أعوان وموظفي البايلك المحليين وعن طريق المحلة

1- النظام الترتيبي: يتمثل فيما يلي:

1-1- طريقة جمع العشور: يقوم قائد العشور خلال فترة جمعها بدور مهم جدا وهو يتمتع في أداء مهامه بالاستقلال تجاه قائد الوطن، ويلحق مباشرة بكاتب العشور المقيم بمدينة الجزائر، ويؤدي قائد العشور جولة سنوية، يرافقه القائد والشيوخ لتقدير وإحصاء عدد

[1]- احمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر، 2007، ص61 .

السكنات أو المساحات المزروعة من طرف الدواوير المختلفة، وليكون المزارعون مسؤولين عن تقديم العشور في فترة جني المحاصيل[1] ، ويدون ذلك في وثيقة تعرف بالتذكرة مقابل حصوله على بوجو واحد لشخصه وتعويض صغير لكاتبه[2]، هده الوثيقة يلزم بها الشيوخ ويتولى حفظها القيادة، كما يرسل منها نسخة ثانية إلى الباي[3] ، وهذا ما ذكره حمدان خوجة في كتابه بقوله:" إن القائد في كل قبيلة مجبر على إحصاء عدد الفلاحين المالكين للمحاريث، وبعد ذلك يسلم نسخة صحيحة للقابض الذي يجمع الضرائب حسب ذلك الإحصاء ويعطي الإيصالات لكل فرد، ويتفقد الكميات المقبوضة من الحبوب ليتمكن من محاسبة القابض الرئيسي في الدولة[4].

أما إذا حدث بعض المور كالآفات مثل قدوم الجراد أو الجفاف وغيرها من الأسباب المؤدية إلى تلف أو نقص المحصول، فقد كان يدفع أقل ما يدفعه في حالة المحصول الجيد، وهذا بعد التحقق من ذلك، وفي هذا الصدد يقول حمدان خوجة أنّه عند ما يثبت أن الأرض لم تنتج شيئا، فإن المزارعين يعفون من الضرائب[5].

1-2- طريقة جمع الزكاة: يكلف بجمع الزكاة قيادة الأوطان ويساعدهم في ذلك فرسان المخزن وتحت إشراف الشيخ حيث يتم إحصاء رؤوس الماشية العائدة لكل فرقة أو دشرة، وذلك بهدف تحديد قيمة الزكاة برضا أفرادها[6]، وكان دفع الزكاة يتم على كل دوار ثم يتم التشاور بين شيخ الدوار وسكانه من اجل التوزيع العادي لكل فرد، أما في سنوات السيئة وعند الأوبئة والمجاعات وغيرها، فكان يتم تأجير الدفع إلى غاية السنة القادمة[7].

---

[1]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص213 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص195 .

[3] – فلة القشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص57 .

[4] – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تج، محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014،ص144 .

[5] – ناصر سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص181 .

[6] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص215 .

[7] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص181 .

ونظر لطبيعة الزكاة المتغيّرة كل سنة يتزايد أو يقلّص عدد رؤوس الماشية ويكون من الصعب تقدير عدد الرؤوس التي يقتطعها البايلك[1]، وعندما يتم تحصيل الزكاة تؤخذ إلى مراكز البايلك حيث تُباع بعناية أعوان بيت المال، أو عمال الخزينة في المزاد.

وما يجدر الإشارة إليه هو أنّ قبائل المخزن[2] حظيت بالإعفاء من دفع الضرائب وإن كان لزاما على بعض القبائل المخازنية أن تساهم بقسط من الواجبات المالية لم تكن تنقص من امتيازاتها مادامت لم تتجاوز سدسي المحصول، ولم تتعد تقديم حصان واحد وبعض الخرفان. في وقت كانت قبائل الرعية[3] يستخلص منها 115 فرنكا.

ما يعادل 28 خروفا سنويا زيادة على الزكاة والعشور. مع العلم ان ما تقدّمه قبائل المخزن من زكاة وعشور يدفع في شكل إنتاج عيني من نوع المحصول، أما ما تقدمه قبائل الرعية فكان يتم في شكل مبالغ نقدية، مما يخطر إلى بيع محاصيلها بثمن بخس لتحصل على النقود اللازمة لتسديد الضرائب[4].

1-3- الغرامة والمعونة وغيرها: لقد كان للباي صبايحية يتبعونه في خرجاته، حيث يرسلهم إلى قبض الغرامات التي تفرض القبائل بقيادة قائد الدين[5]. وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى السكان، وتفرض على القبائل التي تمارس نوع بسيط من الزراعة في الهضاب العليا والواحات[6]. ويقوم بجمعها القائد بمعونة شيوخ الدواوير بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام في أوائل

---

[1] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص215 .

[2] – هي همزة وصل بين الحاكم والمحكوم، ولها مهام إدارية وعسكرية، وهي جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية وهم جباة الضرائب. ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص181 .

[3] – هي قبائل البايلك الخاضعة لسلطة البايات يحكمها شيخ العرب تحت سلطة خوجة الخيل، وكانت لها عدة وظائف تقديم الخماسين للزراعة، نقل الحبوب المزروعة. ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص179-181.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص221.

[5] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص216.

[6] – ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص90 .

الربيع، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل او غنم او زبدة أو عسل أو صوف. ولقد كان سكان المناطق السهلية الواقعة جنوب قسنطينة والمدية ومعسكر، يدفعون دورو إسباني للحصول على حق المرور لقوافلهم ويقدمون خروفا عن كل قطيع للحصول على حق المرور لقوافلهم ويقدمون خروفا عن كل قطيع للحصول على حق الرعي في فصل الصيف[1].

أما المعونة فكان يتم تحصيلها بنفس طريقة العشور من قبل خوجة المعونة، الذي كان يودع ضرائبه. إما في مخزن الزرع أو في دار المعونة كما كان مختلف الجباة يحبون ضرائبهم المكلفين بها بالطرق نفسها[2].

2- نظام المحلة:

عرفت الحامية العسكرية التي كانت تجوب الأرياف في العهد العثماني قصد حفظ الأمن وجباية الضرائب بالمحلة[3]. والملاحظ ان المحلة قد تأخذ شكل حملة عسكرية واسعة النطاق والقصد منها توسيع نفوذ البايلك وإخضاع المناطق النائية بالجهات الصحراوية[4]، وقد كان في الجزائر العثمانية العديد من المحال أو المحلات، فهناك السلطانية التي كانت تخرج من مقر الحكم المركزي في العاصمة والتي يقودها الأغا.كما يوجد في كل بايلك من بايليك الجزائر محلته الخاصة التي يقودها باي المنطقة[5]. وقد جرت العادة أن تنطلق الحملات العسكرية التي كانت تعرف بالمحلات من مركز البايلك أثناء فصل الخريف لاستخلاص الضرائب[6]، وكانت تتكوّن هذه الحملات من القوة العثمانية المقيمة بعواصم البايلك[1]، ومن

[1] – ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق ، ص ص90-91.

[2] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص216.

[3] – جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، إشراف، كمال فيلالي، قسم التاريخ والأثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص80 .

[4] – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص144.

[5] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص217.

[6] – محمد خداري، المرجع السابق، ص29.

فرسان قبائل المخزن بين 500 و1000 رجل على رأسهم الباي وآغا المحلة، ومقسمة حسب تنظيماتها الداخلية إلى مجموعة خيام كل خيمة تضم فصيلة يشرف عليها شاوش.

ويذكر سعيدوني أنّه يضاف إلى قوة المحلة، قوة عسكرية يرسلها آغا العرب[2] من الجزائر تقدّر بـ 270 رجلا تصل في بعض الأحيان إلى 400 أو 600 رجل لكل بايلك[3].

ويمكن استنتاج خط سير حملات، محلات جمع الضرائب الموجهة لشرق البلاد وغربها في أوقات الحصاد لتحصيل الضرائب في المناطق المستعصية على الحكام كأراضي الجنوب حيث يسود اقتصاد رعوي يسهل استعمال تكييف الخيالة في تتبع العصاة والممتنعين[4] . ويذكر الشريف الزهار وقت خروج المحلة ومدة استغراق كل محلة قائلا: " إن محلة الغرب فتخرج في أفريل وتقيم أربعة شهور ومحلة تيطري تخرج في الصيف وتقيم ثلاثة شهور، ومحلة الشرق، تخرج في اليوم الأول من الصيف وتقيم ستة شهور، أما قائد سيباو فلا محلة له[5]، وتجوب المحلة الأرياف لمدة طويلة تستخلص خلالها الضرائب وتوقع العقاب بالممتنعين. فمحلة بايلك الشرق كانت تنقسم إلى فيلقين أحدهما بقيادة الباي، ويصل عدد القوة التركية المصاحب له إلى 1000 رجل ويجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي، ويعزّز هذا الأخير في بعض المرات بـ 500 جندي تركي وكان ينتقل من مناطق التل الشمالية المتاخمة لساحل البحر[6]، وفي موضع آخر يذكر سعيدوني أن محلة بايلك قسنطينة تتشكل من 60 خيمة وتتألف الخيمة الواحدة من 25 رجل[7]، أما محلة بايلك التيطري فهي

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص143.

[2] كان يعتبر بمثابة وزير مطلق الصلاحية حسب تعبير بعض المصادر، وذلك أنّه يحتل المرتبة الثانية في سلك الموظفين السامين، وهو قائد فرق الإنكشارية، وفرسان المخزن. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص179.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص179.

[4] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص62 .

[5]– أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص35–36 .

[6]– ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري ، المرجع السابق، ص157 .

[7] – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص144 .

تنطلق من عين الربط وتلتحق بالبايلك عن طريق الأخضرية ووادي يسر، ومن ثمة تجتاح سهول عريب وتمر بسور الغزلان وعندما تبلغ البرواقية يعود الجند التركي إلى الجزائر بقيادة الأغا ويرجع جنود المحلة إلى المدية[1]، أما محلة الغرب تتكون من 80 خيمة عثمانية و1800 رجل[2] ، حيث تنطلق من معسكر أو وهران، وتجوب نواحي غريس ووادي مينا وجهات السرسو[3] أما في ما يخص احتياجات المحلة فقد كانت القبائل تساهم في تغطية احتياجاتها أثناء خروجها إلى الأرياف لجمع الضرائب، وهذا ما وصفه هابنسترايت في رحلته بقوله: " بعد أن التحقت بالمحلة، لم يعد تشغلهم متطلبات الأكل وغيرها من احتياجات السفر، فسكان تلك الجهات كانوا يخصوننا بكميات أوفر من الطعام الذي يحضر حسب الطريقة المتبعة في تلك البلاد[4] .

وإذا كانت المحلة تقوم بتحصيل الضرائب من القبائل، فإن كان يحدث أن ترفض بعض القبائل الانصياع للمطالب المخزنية، لذلك كان يشن عليها غارات لإخضاعها، وقد تتخذ هذه الحملات شكل غزوات حقيقية تشارك فيها قوة قوامها 2000 فارس تربط على الدوام بحوش آغا العرب (الدار المربعة)[5]، وعليه أصبحت عملية جباية الضرائب تتم تحت الضغط والترهيب، وذلك لدفع السكان الممتنعين والساخطين على الاستجابة لطلبات ورغبات العثمانيين، فكانت المحلات تجهز لتأديبهم وإرغامهم على دفع الضرائب[6].

[1] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص223 .

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص144 .

[3] –ج.أو. هابنسترايت، المصدر السابق، ص56 .

[4] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص194 .

[5] ناصر سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع نفسه، ص194 .

[6] محمد خداري، المرجع السابق، ص32 .

ولقد تعرضت قبائل الرعية للإضطهاد والإكراه والقسر والاستغلال المستمر من طرف رجال البايلك، وفرسان المخزن، فاستخلصت منها الضرائب الثقيلة وأرغمت على بيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة[1].

فهم بهذه الطريقة لا يجبرون الأهالي على الخضوع للداي بل يجبرونهم على دفع مثل هذه الضرائب كما يحدّدها هم[2]. ولا يمكن لأي شخص أن يتجنبها أو يتهرب منها ما دام ليس في مقدوره أن يشتكي من الوسائل العنيفة التي يمارسها هؤلاء البايات في حقّهم[3]، وهذا ما وضّحه الشريف الزهار الذي عاصر هذه المرحلة بقوله: " الخلفاء يأتون في آخر الربيع، فيخرجون معهم المحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار، وهكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي، والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم وارتكاب الظلمات ونهب أموال المسلمين وما وقع هذا حتى صار النّاس فجارا والأمراء ظالمين[4]."

إذا حاول الأهالي أحيانا الهجوم على المعتدي في شعاب الجبال الضيقة من خلال الممرات التي يجبرون على المرور منها، يقوم الأهالي بقتل عدد من الأتراك، لكنهم يفرون بعد الطلقة النارية الأولى إلى فجوات الصخور المحاذية للجبال[5].

بما أن جباية الضرائب تعتمد على المحلة، فإنّه كانت هناك حملات تشن على القبائل منها: في بايلك الشرق قاد صالح باي في عام 1788 حملة كبيرة إلى الجنوب الصحراوي لمعاقبة شيخ الدواودة محمد الدباج، وشيخ تقرت فرحات بن جلاب، لرفضهما دفع الضرائب للبايلك[6]، وحملة الباي أحمد المملوك سنة 1818 ضد بني جلاب بتقرت وحملات إبراهيم

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص107 .

[2] جيمس ويلسن ستيفن، الأسرى الأمريكان في الجزائر(1785-1797)، تر علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص175.

[3] ج.أو. هابنسترايت، المصدر السابق، ص84 .

[4] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص35 .

[5] جيمس ويلسون ستيفن، المرجع السابق، ص176 .

[6] صالح العنتري، المصدر السابق، ص64 .

إبن على سنة 1822 على قبيلة النمامشة، وكذلك حملات آخر بايات قسنطينة الحاج أحمد، أما في الغرب فنجد حملة محمد الكبير سنة 1785 بنواحي الأغواط وعين ماضي[1].

وكانت هذه الحملات تترك وراءها الخراب والدمار، وتعود في الغالب بغنائم هائلة تبلغ عشرات الألوف من الأغنام والأبقار والعجول، حتى ان النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد ينهار نتيجة تعرّضه لهذه الحملات التي أفقدت هذه القبائل ثروتها[2].

المطلب الثاني: في المدن.

تختلف جباية الضرائب في المدن عن الأرياف وذلك لطبيعة النشاط المعتمد في كليهما، فالريف الجزائري يعتمد على النشاط الفلاحي بدرجة كبيرة. أما المدن فتختص على النشاط الحرفي والتجارة وغيرها من الأنشطة المتواجدة فيها.

وبذلك تختص الجباية في المدن على أغلب أنواع الضرائب والرسون التي تمس المهن والوظائف التي يباشرها الشخص ضمن النقابة المهنية أو المجموعة العرقية، او تطبق على الملكيات العقارية والجماعات الريفية بالإضافة إلى أصحاب الدكاكين التجارية والمحلات الصناعية، الذين يدفعون رسومهم، ويقوم باستخلاصها الشواش تحت نظر شيخ البلد، كما كانت النقابات المهنية تدفع مغارمها عن طريق أمنائها[3]، وعليه يتكفل شيخ البلد[4]"قائد الدار" بجمعها من أمناء النقابات المهنية المختلفة الموجودة في الجزائر، وقد قدّرت في عام 1822

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص145 .

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص157-158 .

[3] ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية- الجزائر تونس طرابلس الغرب-، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص81 .

[4] يهتم بأمور السكان ويحافظ على أملاك الدولة الواقعة داخل أسوار المدينة، كما يتصرّف في مرتبات الجيش. ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص185 .

بما يعادل 3000 دولار إسباني. أما الطوائف العرقية فقد كانوا يدفعون لخزينة الدولة مبالغ يتكفل كبيرهم " المقدم" بتقديمها إلى الخزناجي[1] أو شيخ البلد[2].

وقد كان حكام المدن يشرفون على استخلاص الضرائب والرسوم في داخل المدينة، وكان يوضع تحت تصرفهم مجموعة من الموظفين للسهر على أمن المدينة وتنظيم العمليات الإدارية والاقتصادية، وإلى جانب هؤلاء الموظفين كانت توجد في كل مدينة حامية عسكرية والتي تتكون من 60 جنديا، ويشرف على رأسها الآغا[3].

كما يلزم على سكان المدن التي تقيم بها الحاميات العسكرية بتقديم ضيفة دار السلطان والتي يقوم بتسليمها شيخ البلد لقائد الفرقة العسكرية "الأغا " عند تجديد الحامية أو حلول المواسم والأعياد الدينية، وكان في كل نوبة[4]، عدد من السفارات "الخيام " تحتوي كل سفارة على 23 رجل في أغلب الأحيان. أما عن النوبات الأساسية المتواجدة في الجزائر عديدة نذكر منها:

- نوبة وهران: 10 سفرات تحتوي على 156 رجلا.
- نوبة مستغانم: 5 سفرات وتشمل على 78 رجلا.
- نوبة تلمسان: 5 سفرات، تضم 76 رجلا.

ثم ازداد عدد هذه السفرات في سنة 1830 وأصبحت نوبة وهران 1300 تركي ونوبة مستغانم 1300 تركي و694 كرغلي ونوبة تلمسان 1300 تركي و738 كرغلي[5].

---

[1] يعين من طرف الباي ومهمته حفظ خزينة الباي، ويتكفل بدخل البايلك والنفقات الناتجة عن النشاطات الاقتصادية والمالية. ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص185 .

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص138 .

[3] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005، ص ص52-53 .

[4] تعني الجند المقيم بالأبراج والثكنات، وهم يتوزعون في الحصون والمواقع العسكرية داخل مدينة الجزائر وخارجها.

[5] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص ص229-230.

ومن خلال كل هذا يجدر بنا كذلك أن نذكر طريقة أخرى لجمع الضرائب وهي طريقة جمع الدنوش فحسب الأغا بن عودة المزاري الذي يصف هذه الطريقة بقوله أن للباي شرط في الدخول للجزائر كل ثلاث سنين إن لم يكن به عذر من مرض ونحوه إلا بعث خليفته الأول وهو خليفة الشرق عوضا عنه ويسمى هذا الدخول بالدنوش، وفي يوم دخوله يقع المهرجان العظيم بالجزائر تخرج فيه أكثر الناس من البلاد لملاقاته والتفرج في ذلك المهرجان، ويذكر كذلك أن الباي إذا قدّم للجزائر لما يبقى بينه وبينها مسافة سير إلا أربع سوايع، فينزل في محل معزولة يقال له حوش الباي ومنه يقدم للجزائر، فيصل قبل الفجر لمحل يقال عين الربط فينزل به إلى ارتفاع النهار وانفتاح الأبواب فيركب أرباب الدولة من الخزناجات والآغوات وخوجة الخيل والديوان[1] ، ليصبحوا الباي وحاشيته لقصر الداي في احتفال بهيج ويوزع أثناء الباي الأموال بكميات كبيرة على مستقبله، فينال كل موظف نصيبا من الهدايا والترضيات كل حسب رتبته الاجتماعية، فالدي يحظى بعشرين ألف دورو مع المصوغ والهدايا الثمينة، والخزندار ينال ألفي دورو مع بعض الهدايا وحتى الشواش نصيب كل واحد منهم كمية من النقود[2]، وبعد إيصال الخليفة العوائد والضرائب يعود من الجزائر حاملا قفطان الخلعة كهدية شرف من الداي إلى الباي وهو دليل رضا الداي على سلوك الباي وقبوله لهداياه، وقد جرت العادة على ان إهمال هذه الهدية الشرفية (قفطان الخلعة) يفسر على انّه علامة من عدم رضا الداي عما قدمه له الباي كما يعتبر توقعا صادقا عزل الباي وتنحيته من منصبه[3].

نلاحظ من خلال دراستنا لطرق جباية الضرائب أن الإدارة العثمانية في الجزائر كانت صارمة في تطبيق القانون الخاص بالضرائب ودور كل الأفراد المكلفين بجمعها وهذا ما أوضحه حمدان خوجة بقوله:" عندما علم الأتراك أن جباة الضرائب يقومون بتجاوزات، أي

[1] عودة بن مزاري، ابن المزاريعودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح، يحي بوعزيز، ج1، عالم المعرفة، الجزائر،2009،ص273.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص156.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص156.

ان الدولة لم تكن تقبض بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها، وان الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذ أوجدوا وسيلة تمنع تلك التجاوزات التي تثبط الفلاحين وتعوقهم[1] .

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص144 .

الفصل الثاني

تأثير وردود فعل المجتمع الجزائري على الجباية الضريبية أواخر العهد العثماني

المبحث الأول: تأثير الجباية الضريبية على الحياة الاقتصادية

المبحث الثاني: تأثير الجباية الضريبية على الحياة الاجتماعية

المبحث الثالث: تأثير الجباية الضريبية على الحياة الثقافية

المبحث الأول: تأثير الجباية الضريبية على الحياة الاقتصادية:

قد تدهور الاقتصاد الجزائري في السنوات الخيرة من العهد العثماني، ولعل السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ثقل الضرائب والرسوم[1] التي أصبحت منذ أواسط القرن الثامن عشر، تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد أن تناقصت غنائم الجهاد البحري[2]، فقد كان للنظام الضريبي المطبق في هذه الفترة أثر على الجانب الاقتصادي بمختلف فروعه والتي سنتناولها كالتالي:

المطلب الأول: أثرها على الزراعة.

قد كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة، نظرا لاتساع الأراضي الزراعية، وخصوبة التربة، واعتدال المناخ، وقد عرفت الزراعة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني عدة صعوبات مما عرقل نموها وتطورها ونعتقد أن تكون الجباية الضريبية في هذه الفترة من أبرز هذه الصعوبات، وذلك بعد أن ارتفعت قيمة الضرائب التي كانت مقرّرة على الفلاحين، فأصبح هؤلاء يدفعون أضعاف المبالغ مما جعلهم يتخلون عن أراضيهم الزراعية، لينسحبوا إلى الجبال والصحاري فارين من الجباة[3]، حيث يذكر سيمون بفايفر أن العرب البدو كانوا يفرون إلى الصحراء بسبب غارات لصوص الباي وولاة الداي الذين كانوا رغم أنّهم يدفعون لهم إتاوة سنوية فإنهم يبتزون أموالهم ويأخذون قطعانهم بالتهديد والوعيد[4] ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الضرائب لم تكن موحدة أو محدّدة وهذا ما جعلها غير عادلة في تقدير كميتها وفي كيفية استخلاصها فقد كانت تخضع لاعتبارات خاصة فهي تقوم على المعاملة المفضلة

[1] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ من قبل التاريخ إلى 1962، المرجع السابق، ص27 .

[2] – سماعيلي زليخة، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير، الجزائر، 2013، ص280 .

[3] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800–1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر،2005، ص 56–60 .

[4] – سميون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر، أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009، ص137 .

ومنح الامتيازات للمتعاملين مع السلطة[1]، من مرابطين وشيوخ عشائر، وأفراد قبائل المخزن، المكلفين بمراقبة السكان الخاضعين "الرعية" وضمان نفوذ الدولة في أوساط سكان الأرياف، في الوقت الذي ترغم فيه جماعات الرعية والفلاحون الأجراء "الخماسين" على تدعيم الضرائب المختلفة، والقيام بأعمال السخرة دون نيل ما يترتب عن ذلك من حقوق أو إعفاءات جبائية[2]، وقد كان لاستعمال فرسان المخزن لجمع الضرائب ، أثر واضح في نفور السكان عن خدمة الأرض والارتباط بها. فتحولت مجموعات قبلية كبرى إلى حياة الترحال، ولم تعد تمارس سوى زراعة غير قارة، كما أدى ذلك إلى انعدام الأمن، وإعلان العصيان والتمرد وما انجر عنه من حملات عسكرية زاد الفلاحين شقاء وحرمانا، لا سيما أن هذه العمال كثيرة ما تسبب في حرق المحاصيل الفلاحية، وإتلاف المواشي وقتل السكان مما أضر كثيرا بالحياة الاقتصادية بالأرياف[3] ، فاختفت الزراعة من مساحات شاسعة من الأراضي القبلية بجنوب مقاطعة التيطري خاصة وأصبحت مجال تنقل موسمي لقطعان المواشي، في وقت أصبحت فيه الجهات الجبلية الصعبة القليلة الموارد مناطق كثافة مرتفعة بالنسبة للسهول الخصبة التي أصبحت هي الأخرى مناطق طرد بشري بفعل ثقل الضرائب. وتهديد قبائل المخزن المتعاملة مع الدولة واستحواذ الحكام على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب وهذا ما زاد في عداء السكان للسلطة وادى إلى تناقص الإنتاج وضآلة مردود الضرائب[4]، لكن لا يجب المبالغة في تأثير الضرائب على تغيير نمط السكان واعتمادهم على الترحال. ذلك أن تربية المواشي في حج ذاتها تتماشى مع البحث على الكلأ، إضافة إلى أنّه في سنوات الازدهار عند وفرة الإنتاج، كانت القبائل تستقر لتتولى الحرث والحصاد جماعيا، أما في زمن الجفاف، والمجاعات كانت تطلب التنقل

[1] ناصر الدين سعيدوني، الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، ع،44، 1992، ص219 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص220 .

[3] – فلّة القشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص122 .

[4] – ناصر الدين سعيدوني، الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص221 .

ةالترحال الذي أصبح عنصرا سائدا، خاصة ان عظم الأراضي الخصبة ، كانت في أيدي الأقلية الحاكمة كما ذكرنا سابقا ومن يتبعها، أما باقي الناس فكانوا يقيمون في الأراضي الجبلية والصحراوية الفقيرة ، علما ان القطاع الزراعي يعد من القطاعات التي تتطلب أبدي عاملة واسعة[1].

وقد أثّرت الضرائب في قيام العديد من الثورات التي سنتطرق إليها فيما بعد، فهذه الاضطرابات الداخلية أدت إلى وقف التعامل بين سكان الجنوب وسكان التلال ممّا أضرّ بالحالة الاقتصادية عامة[2] ، كما ادّت إلى تكاثر الفتن واشتداد الأهوال التي حالت بين الفلاحين وفلاحة الأرض، ونتج عن عوامل هذه الأزمة قلّة الحبوب في السوق وارتفاع الأسعار ارتفاعا فاحشا[3] ، ولم يكن نظام الجباية يطبق نظام العشور كما ينص عليه علماء الفقه، بل كان الحكام يعتمدون على العرف المتداول، ولم يكن يراعي في التقديرات كميات التساقط والجفاف والعوامل الطبيعية الأخرى المؤثرة فيها[4]، بالإضافة إلى أنّه ما كان يتم تحصيله من ضرائب مهمة، لم تكن تتفق في التخفيف من بؤس السكان أو التقليل من خطر الأوبئة والمجاعات الدورية، أو إنشاء الطرق ووضع قواعد لصناعة قومية، أو لتحسين الزراعة، أو لإعداد الجيوش لمقاومة الغزو والاحتلال الأوروبي، وإنّما كانت تتفق على حياة البذخ في قصور الباي وعلى الجيش وقواده[5] ، كما أنّه في الظروف الصعبة والأوقات الحرجة كانت ترفع المحلة وتجوب الأرياف لمدّة طويلة قد تصل إلى ستة أو سبعة أشهر تستخلص الضرائب وتوقع العقاب بالممتنعين، وقد كانت تأخذ شكل حملة عسكرية واسعة النطاق القصد منها توسيع نفوذ البايلك وإخضاع المناطق النائية بالجهات الصحراوية مثل

[1] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص390 .

[2] – أبو القاسم سعدالله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982، ص153.

[3] – صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974، ص13 .

[4] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص24 .

[5] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص390 .

حملة صالح باي بقسنطينة 1788 لإخضاع بني جلاب بتوغرت بعد أن حرضه على ذلك أحد أفراد هذه الأسرة، وحملة محمد الكبير باي الغرب 1785 بنواحي الأغواط وعين ماضي، وكانت هذه الحملات تختلف دمارا كبيرا بالأرياف وقد أثرت سلبيا على اقتصاد البلاد وأدت إلى تحول كثير من السكان إلى نمط البداوة والتنقل كما سبق ذكره[1] .

ولهذا يمكن أن نحكم على نظام ضرائب القطاع الفلاحي في العهد العثماني الذي كان يشكل العمود الفقري للبناء الاقتصادي للجزائر على أنّه غير عادل ولا يراعي طبيعة الإنتاج ولا وضعية الفلاحين وحالتهم ، فهم لا يأخذون بعين الاعتبار إلا نوعية الملكية ومتطلبات الخزينة وحاجة الموظفين وهذا ما زاد في شقاء وبؤس الفلاحين وتردي المنتوج الزراعي[2].

المطلب الثـاني: أثرها على الصناعات والحرف.

وقد تعرضت الصناعة إلى نفس العوامل التي عرقلت الزراعة، ولما كانت الصناعة تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي، فقد كان للتدهور الذي أصاب القطاع الزراعي والحيواني انعكاسات مباشرة على القطاع الصناعي، فعندما قلّ الإنتاج الزراعي والحيواني، ارتفعت أسعار المواد الخام، مما جعل الصناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الضرورية فاضطروا إلى دفع مبالغ ضخمة لشراء المواد القليلة المتوفرة في الأسواق، وأدى هذا إلى ارتفاع أسعار المصنوعات بسبب قلّة الإنتاج وارتفاع أسعار خاماتها[3]، فتعرض الصناع والحرفيون إلى أزمة إثر كساد مصنوعاتهم وانخفاض أسعارها ويمكن أن نرجع هذه الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الصناعة الجزائرية في أواخر العهد العثماني إلى ثقل الضرائب وازياد المطالب المالية التي فرضها الحكام على أمناء الحرف وألزمو

[1]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص65 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع نفسه، ص66 .

[3] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص37 .

الصناع بتسديدها، فقد كانت النقابة المهنية ملزمة بتزويد الإيالة بمبالغ مالية تحدد مسبقا بدون اعتبار لنسبة الأرباح، ومبلغ الفائدة، كما كان لكل دكان بغض النظر عن امكانياته مطالب بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن 30 سنتيما، وفي بعض الأحيان يفرض على الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة بدون مقابل، مثل حدادي مدينة مليانة الذين كانوا مطالبين بإمداد الوجاق بما تحتاجه من أسلحة وسروج وألجمة مجانا نظير السماح لهم بمزاولة مهنهم وبيع انتاجهم في الأسواق الداخلية، وكانت المصنوعات المحلية تخضع لرسوم مرتفعة[1] ، ويضاف إلى هذا أنّ النظام الضريبي حال دون تطور العمران، ودون ازدهار الفنون والصناعات الحرفية، ثم إن انتشار أسلوب الترحال جعل المصنوعات اليدوية في المدن، تفقد أسواقا مهمة، التي أثّرت عليها كثرة الضرائب، كما أن الحروب مع دول أوربا حالت دون تصدير المصنوعات إلى الخارج بكيفية منتظمة[2].

ونجد كذلك أنّه في الوقت الذي اضطر فيه الصناع الجزائريون إلى رفع أسعار منتوجاتهم لتغطية الالتزامات المالية وتسديد الضرائب الثقيلة وإرضاء متطلبات البايلك كما الحكام يقبلون على شراء المصنوعات الأوروبية ويعملون على تشجيع الاستراد من الخارج وهذا ما ترك أثرا سلبيا على نوعية المصنوعات الجزائرية والحدّ من انتشارها[3].

المطلب الثالث : أثرها على التجارة .

إنّ الضعف العام الذي تعرّضت إليه الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، لم يكن مقصورا على القطاع الزراعي والصناعي فقط ، بل شمل القطاع التجاري بفرعيه الداخلي والخارجي، وذلك نظرا للترابط والتكامل بين مختلف القطاعات الزراعية والصناعية، فقد كانت الضرائب والمكوس والرسوم التي فرضتها الإيالة على

[1] – سماعيلي زليخة، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص296 .

[2] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص394 .

[3] – سماعيلي زوليخة، المرجع السابق، ص297 .

المحلات التجارية والأسواق والقوافل بمثابة عقبات عرقلت مسار الحركة التجارية، فنجد أن عدد القوافل القادمة من الجنوب الجزائري إلى المدن الساحلية قد انخفض بسبب الضرائب التي فرضتها الإيالة على أصحابها، إذ لا يسمح للقوافل بالدخول إلى مدينة وهران، إلا إذا دفع أصحابها ثلاثين ألف بوجو، على شكل هدايا، كما أن الباي يتمتع وحده بحق شراء بضائعهم، وذلك طبقا لنظام الاحتكار الذي أقرّته الإيالة[1] ، تذا الاحتكار الذي أصبح يساير النظام الضريبي، ويتكيّف معه نظرا للاقتصاد السائد، والقائم على تصدير المواد الأولية، واسترداد الأشياء المصنّعة، أو غير المتوفرة في البلاد حتى أن الفلاحين انصرفوا على استغلال الأرض، وصار أغلبهم لا ينتج إلا الاستهلاك المحلي[2]، ولا شك ان الجزائر كانت تهدف من وراء هذا النظام الاحتكاري إلى ضمان معيشة المواطنين، وحماية اقتصادها من الاستغلال الأجنبي، ولكن يبدو أنّها لم تحقق هذا الهدف، إذ معظم الفوائد التي كان يوفّرها هذا النظام، كانت تذهب إلى تجار اليهود والشركات الأجنبية[3] فهذا النظام الذي اعتمدته في جميع المرافق وحضرها تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج

قد أدى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى على الزراعة في البلد قضاء مبرما[4]، بحيث نجد ان احتكار، اليهوديين بكري وبوشناق لتجارة القمح والحبوب بالشرق الجزائري أدى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي انتشار المجاعة في أوساط الشعب، فعم السخط والتذمر عند الرأي العام الذي حمّل الداي مصطفى باشا[5] في ذلك الوقت مسؤولية هذا الموضوع

[1] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص37 .

[2] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص396 .

[3]– أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، ص74

[4]– وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816–1824)تر، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982، ص101.

[5]– الداي مصطفى باشا، هو مصطفى ابن إبراهيم الذي تقلّد الحكم بعد حسن باشا سنة 1798 أيام السلطان العثماني سليم الثالث وهو من أشهر دايات الجزائر قام بعدة أعمال خلال فترة حكمه كالمشأة العسكرية وإنشاء العيون وغيرها وكان مشجعا للجهاد، وقد حكم الجزائر سبع سنوات. ينظر: رشيد مريخي، المرجع السابق، ص16.

واتهمه بالمتواطئ مع اليهوديين باقتسام أرباح التجارة في القمح معهما[1]، فقد مارس اليهود جميع فروع التجارة واحتكروا السمسرة وأعمال المصارف والصيرفة واحتكروا صناعة الذهب والفضة فجل صناع المصاغ كانوا يهود وكان لهم سوق يعرف بصاغة اليهود[2] بالإضافة إلى ذلك فإن اليهود بحكم مكانتهم لدى الداي كانوا يضغطون عليه فيطلب من السلطات الفرنسية أن تمنع الجزائريين من ان ينشؤوا محلات تجارية في موانئها، ومثل هذه التصرفات هي التي جعلت الجزائريين يتركون هذا النوع من التجارة الخارجية بين أيدي الأجانب الذين لا تهمهم كثرة الأرباح، مما أدى إلى انخفاض أسعار الموارد المستوردة وترتب عن ذلك انخفاض مستوى المعيشة في الجزائر بصفة عامة[3] ، ومنه يمكننا أن نعتقد أن ثقل الضرائب التي كانت مفروضة على التجار بالإضافة إلى نظام الاحتكار الذي كان قائما في هذه الفترة من أبرز العوامل التي أثرت على تطور ونمو التجارة الداخلية والخارجية لإيالة الجزائر خلال الفترة المدروسة.

[1]– أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص93.

[2]– عائشة غطاس، الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر(1700–1830)، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف، مولاي بالخميسي، جامعة الجزائر، 2000–2001، ص303.

[3]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص84.

المبحث الثاني: تأثير الجباية الضريبية على الحياة الاجتماعية.

المطلب الأول: تأثير الضرائب على تصنيف السكان.

أثرت الجباية الضريبية على تصنيف السكان خاصة سكان الرّيف حيث نجد قبائل المخزن المعفية من الضرائب ما عدا الضرائب التي أقرّها الإسلام كالزكاة والعشور، وكانت تحضى بوضعية اجتماعية خاصة ومميّزة، إذ تواجد العنصر التركي بالرّيف يكاد يكون منعدما بخلاف المدن ومنه فإن هذه القبائل كانت تمثل قمّة الهرم الاجتماعي، وبديلا عن العنصر الحاكم في البلاد وعلى هذا الأساس أصبحت هذه القبائل في وضع اجتماعي يشبه وضع الاقطاعيين في أوروبا، غير ان الأراضي التي كانت تستغلها لم تكن ملكا مطلقا لها تباع وتُشترى، وإنّما كان لها حق استغلالها فقط كونها تابعة للإيالة، وبالتالي فمن حق البايلك استعادة هذه الأرض وطرد القبائل التي تستغلها او تحويلها إلى غيرها[1]، أمّا قبائل الرعية فكانت تتحمل الجزء الأكبر من عبء الضرائب إلى درجة أنّه تحول الكثير من أعضائها إلى عمال مُستأجرين وإلى ممارسة الرعي والترحال الموسمي[2] ، ومما يزيد في عناد هذه القبائل أن هذه الضرائب لم تكن تُؤخذ منهم من أصل منتوجاتهم، وإنّما تُؤخذ نقدا مما يضظر بهذه القبائل إلى بيع محاصيلها بأثمان بخسة للحصول على النقود اللازمة لتسديد هذه الضرائب ومواردها، وهو ما زاد من الهوة بينها وبين باقي طبقات الهرم الاجتماعي[3]، إضافة على هذا نجد أن تأثير الضرائب كان حتى بين السكان أنفسهم وذلك في رؤية سكان المدن للسكان الأرياف والعكس[4] وكذا رؤية كل طرف للحكم العثماني، فاما نظرة سكان الأرياف فنلمسها في النفور والكره الذين كانوا يكنونه للحضر، كما أن نظرة قبائل المخزن للسكان كانت مغايرة تماما بسبب نظرة الاستعلاء التي كانت لدى هذه القبائل على ما سواها

[1] – أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات، ج2، دار الكفاية، الجزائر، ص65 .

[2] – عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص21.

[3] – أحمد بحري، المرجع السابق، ص ص74–75.

[4] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص397.

من القبائل الأخرى، والتي تعتبرها في غير مستواها وغيرها وكذا النفور الذي كان متبادلا بينهما وبين قبائل الرعية وقد أدى اقتطاع الضرائب إلى إثراء بعض القبائل على حساب بعضها الآخر، وهذا ما شكّل وسيلة للتمييز الاجتماعي بين القبائل وبين سكان المدن والأرياف فبينما كان سكان المدن لا يدفعون على منازلهم وملكياتهم العقارية إلا ضرائب زهيدة كان سكان الأرياف يدفعون ضرائب أكثر[1].

ونضيف إلى ذلك تأثير الضرائب على عدد السكان الذي تناقص ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، وذلك بسبب الثورات الداخلية والحملات التي كانت تقوم بها المحلة لجمع الضرائب، بالإضافة إلى الأوبئة[2] والمجاعات التي كانت تُؤدي بحياة الكثير من السكان، وقد كان لهذا التناقص آثارا سلبية على الأوضاع الاقتصادية، إذ أصبحت مختلف القطاعات تعاني من قلّة الأيدي العاملة، وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي، مما تسبب في ارتفاع أسعار السلع وكان ذلك على حساب مستوى معيشة السكان[3].

المطلب الثاني: تأثير الجباية الضريبية على الزعامات المحلية.

1- على الزعامات الدينية:

لقد كانت علاقة الحكام بالطرقيين طيّبة في مجملها، وهذا يعود منذ عهد خير الدين الذي تولى الحكم في عام 1519[4] حيث نجد حمدان خوجة يقول في كتابه المرآة " لم يكتف

---

[1]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص398.

[2]- فقد قُدّر عدد ضحايا الطاعون في عام 1788ب15793 ضحية ، منهم 13482مسلم و1771يهودي و540مسيحي، وكان عدد ضحايا المسلمين يصل يوميا إلى 200 أو240 ضحية بينما قدر عدد ضحايا سنتي 1792-1793 ب12ألف ضحية، وقد اشتد وباء الطاعون بين سنتي 1817و1822 مما أدى إلى هلاك عدد كبير من الأهالي إذ قدّر عدد الضحايا ب20 ألف ضحية. ينظر: أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني بالجزائر، المرجع السابق، ص84 .

[3]- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع نفسه،ص86

[4]- المرجع نفسه، ص37 .

الأتراك أن فرضوا على أنفسهم احترام هؤلاء المرابطين، وإنّما صاروا يقدّمون لهم اكبر الامتيازات وأثمنها، وصارت أماكن سكانها وضرائحهم بعد الموت مقدّسة كما ان القانون لا يمس من لجأ إليها كانت هذه إحدى الوسائل التي استعملها الأتراك لاكتساب ود العرب والبربر[1]، ويرجع هذا التقارب الذي وقع بين الطرفين إلى عاملين أساسين هما العقيدة المشتركة، والخطر الخارجي، الذي كان يهدّد الجزائر في بداية العهد العثماني وماقبله ، بالإضافة ان هذه العلاقة بين الطرفين ليست جديدة فقد حمل العثمانيون الجدد تقديسهم نحو الطريقة البكداشية التي اتخذت الانكشارية من زعيمها " حاجي بكداش" حاميا لهم ورمزا، وبذلك يكون العثمانيون قد حملوا معهم هذا الشعور والإحساس نحو الطرق الصوفية إلى إيالة الجزائر، فقد كانت تقودهم وتدفع بهم إلى الجهاد فكانوا يدينون لرجالهم بالولاء ويتبركون بهم وينظرون إليه نظرة المربي إلى شيخه والعبد إلى سيّده[2] ، ونزيد على ذلك تمتع المرابطين بتأييد وتأثير قويين داخل السكان، وقاموا بأدوار مهمة، حيث كانوا يقومون بدور المصالحة والتحكم بين القبائل، وكانوا يرتبطون مع السلطة بروابط التبعية ويلعبون دور الوسيط سواء بالنسبة للرعية أو النظام، ولعل الصفات الفكرية والعقلية المتشابهة بين العثمانيين[3] وبعض المرابطين ذات الصلة بالعقيدة هي التي جعلت العثمانيين يتحالفون مع المرابطين، وقد استفاد العثمانيون من نفوذ المرابطين المادي والمعنوي وتصرفوا معهم بحكمة وذكاء، لأن هؤلاء كان لهم تأثير قوي خاصة على القبائل، ولكي لا يدخل العثمانيون في عداء وصراع لا حد لهما مع تلك القبائل ارتبطوا مع المرابطين بصلات قائمة على التفاهم الذي تحوّل إلى تحالف واستمر هذا التحالف من نهاية القرن السادس عشر حتى بداية القرن الثامن عشر[4] ، حيث تغيّرت الظروف الدولية والأوضاع المحلية فبدأ الحكام العثمانيون يتحولون بأنظارهم

[1]– حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص72–73 .

[2] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص28

[3] محمد الخداري، المرجع السابق، ص28 .

[4] المرجع نفسه، ص32–34 .

إلى داخل البلاد لإيجاد مصادر الدخل، وازداد التوتر في علاقة الحكام العثمانيين برجال الزوايا الذين ازداد التحامهم بأهالي الرّيف، وأصبحوا في بعض الأحيان المتكلمين باسمهم والمعبرين عن موقفهم والمدافعين عن مصالحهم، واستمرت علاقة الحكام بشيوخ الزوايا يعتريها نوع من الفتور والتوتر في بعض الأحيان حتى اتخذت صفة عداء سافر وصراع مُتحد مع نهاية القرن الثامن عشر، ولم يستهل القرن التاسع عشر حتى اتخذت عداء الطرق الدينية لسلطات البايلك شكّل ثورات وطنية وانتفاضات شعبية[1] والتي سنتطرق لها كالأتي:

1-1- ثورة ابن الأحرش 1804 : يعتبر تمرد ابن الأحرش[2] من أخطر التمردات التي حدثت في مقاطعة قسنطينة قبيل الاحتلال الفرنسي، لأنّها دامت ثلاث سنوات وكادت أن تقضي على بايلك الشرق في هذه الفترة[3] وعندما كان الفرنسيون بمصر قام ابن الأحرش هذا وجمع إليه أناس من المغاربة واهل الوساطة، وأصبح يقاتل الفرنسيين خارج مصر، بما اقتدر عليه فأصبح له صيت بمصر، وبلغ خبره لأمير تونس يومئذ حمودة باشا استدعاه في أحد الأيام ووسوس له قائلا: إن رجلا مثلك شجاع يجب ان يذهب إلى ملك الترك (بالجزائر)وينزعه من أيديهم ونحن نمدك بما يخصك والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك، فنزل هذا الكلام في عقل ابن الأحرش وتعلّق به قلبه فوافقه على ذلك وذهب لناحية فسنطينة وكاتب الناس ودعاهم لأتباعه[4]، ويمكننا إرجاع أسباب هذه الثورة كما ذكر سعيدوني إلى النقاط التالية:

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص90-94 .

[2]- ابن الأحرش : هو أحمد ابن الأحرش فتى مغربي مالكي المذهب ودرقاوي الطريقة درعي النسب جاء لتلك القبائل وادعى أنه الإمام المهدي المنتظر، كان صاحب شعوذة وحيل وخبر فرأت منه الناس العجائب فنصروه وعقدوا له البيعة حزبا حزب،,,,, وامره كذا. يتظر: ابن عودة المزاري، المصدر السابق، ص300 . كذلك محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران ،تح، المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر،2013، ص271. البيعة حزبا حزب،,,,, وامره كذا. يتظر: ابن عودة المزاري، المصدر السابق، ص300 . كذلك محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران ،تح، المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر،2013، ص271.

[3]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص28 .

[4]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص85-86 .

1- توفر عنصر الزعامة المتمثل في شخصية ابن الأحرش التي تتصف بالمغامرة والطموح والدهاء .

2- استعداد السكان للثورة وذلك بسبب التصرفات الجائرة لبعض الحكام، وانتهاج البايات سياسة مالية مجحفة هدفها استخلاص الضرائب ولو بتجنيد الحملات، ومعاقبة الممتنعين عن آدائها واعتمادهم على أسلوب القمع العسكري عند حدوث أي تمرد أو عصيان[1].

3-معادات شيوخ الزوايا ومريدي الطرق للحكام بعد أن تجاهلهم هؤلاء وحاولوا إخضاعهم والتضييق عليهم، بل فرضوا على بعضهم المطالب المخزنية

4-له كالمرابط عبد الله بن محمد الزبوجي مقدم الطريقة الرحمانية في رجاص بنواحي ميلة الذي جرّده الباي عثمان من كل امتيازاته القديمة وطالبه بدفع الضرائب لخزينة البايلك، رغم توسل هذا الأخير لرجال البايلك ومراجعته للباي هذا ما دفعه للاعتصام بالجبال والانضمام فيما بعد لابن الأحرش.

5- توفر الظروف الدولية المساعدة على الثورة وذلك للتنافس الشديد الذي كان قائما بين الدول الأوروبية على اكتساب مناطق نفوذ في الإيالات العثمانية ومن جملتها إيالة الجزائر وتونس وطرابلس الغرب[2].

وقد جرت أحداث هذه الثورة أن قام ابن الأحرش بجمع جيش كبير من القبائل وتوجه إلى قسنطينة، وكان عثمان باي[3] غائبا عنها في ذلك الحين ولم يصله الخبر إلا بعد نزوله على البلد، فكان قدومه بغتة[4]، وخرج إلى وادي الزهور لقتال ابن الأحرش ومن معه من

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص287 .

[2] - ناصر الدين سعيدوني، مجاعات قسنطينة، المرجع السابق، ص34 .

[3] - عثمان باي1803-1804: هو كرغلي من أولاد قارة محمد كانوا أوائل البايات في وهران وكان هو رجل حزم في أموره وطبعه يكره الترك من اجل ظلمهم ويحب العرب لنصحهم وكانت سيرته جيّدة مع اهل الوطن والبلاد وحكمه بالعدل والسداد. ينظر: صالح العنتري، فريدة منسية، المرجع السابق، ص69 .

[4] - صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص29 .

قبائل، فانطلق هؤلاء الماء على الأرض التي بها المحلة فصارت مثل السبخة حتى ابتلعت أرجل الخيل، ثم استولوا على المحلة وقاتلوا الباي ومن معه فلم ينجوا منهم إلا القليل وأخذوا منها أموال لا تُحصى[1]، وهزم الباي وقتل وفرح ابن الأحرش بذلك[2]، ولما بلغ الأمير خبر موت عثمان أمر بتجهيز محلة ضد ابن الأحرش، فغلقوا عليه البلاد إلى ان هرب إلى الناحية الغربية فقتله ابن الشريف (الثائر) وأطفئت نار الفتنة من الناحية الشرقية[3]، وقد تسببت هذه الثورة كما يذكر العنتري في شدة ومجاعة قد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك فتشتتوا عن منازلهم وتفرقوا بسبب الهول الواقع في وطنهم مع الشر والمصائب التي حلّت بهم، بسبب يبس الزرع وعدم الحرث ونزؤل القحط والفتن، وارتفعت أسعار الحبوب إلا ما لا نهاية[4]، كما أسفرت هذه الثورة على نتائج أخرى كونها أضعفت نفوذ البايلك بالأرياف واقتنع سكانها بإمكانية الثورة واضطراب في الأحوال الاقتصادية كما ذكرنا سابقا[5] .

1-2- ثورة درقاوة 1805 : تُنسب الثورة الدرقاوية إلى أحد أتباع العربي الدرقاوي، وهو[6] عبد القادر بن الشريف الدرقاوي[7]، وتعود بوادر هذه الثورة إلى عداوة البايات في وهران لرجال التصوف والطرق الدينية وأر أن يقبض على زعيمهم عبد القادر بن الشريف شيخ الطائفة الدرقاوية، ففر هذا الأخير إلى بلاد الحرار بالصحراء واستعد للثورة، واشتد القتال بين

---

[1] – احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص85 .

[2] – ابن عودة المزاري، المصدر السابق، ص300 .

[3]– أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص86

[4] صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، المرجع السابق، ص34 .

[5] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص294 .

[6]– مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974، ص49.

[7]– عبد القادر بن الشريف الدرقاوي الفليشي، درس بزاوية القيطنة لمحي الدين والد الأمير عبد القادر، ثم التحق بالمغرب واتصل فيها بمولاي العربي الدرقاوي الأوسط وقد حصل جملة صالحة في كل فن خاصة التصوف وأضهر الصلاح والزهد ومال الناس إليه وأخذوا عنه. ينظر: مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص49. الطريقة الدرقاوية، تُنسب إلى مؤسسها محمد العربي بن احمد الدرقاوي الإدريسي وهي من الطرق الصوفية المعروفة على المستوى المغربي، استمدت أصولها من الطريقة الشاذلية ولقيت رواجا في المغرب الأقصى وفي الجهة الغربية من الجزائر مثل: وهران، تلمسان، مستغانم. ينظر: صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البرق، بيروت، لبنان، 2002، ص230 .

الطرفين سنة 1805 بفرطاسة، وانهزم فيها الأتراك وأعوانهم هزيمة نكراء[1]. أما الدرقاوي فبعد انتصاره هذا أخذ طريقه إلى غريس ثم إلى مدينة معسكر التي اقتحمها التي اقتحمها وأخضعها لسلطته بعد أن تغلّب على حسن خليفة الباي واتخذها شبه مقر وعاصمة له، ثم اخذ طريقه بعد ذلك إلى وهران نفسها على امل السيطرة عليها فمرّ بمدينة تسبق وأخضع سكانها بالقوّة إليه وأوقع بسكان غيط الذين حاولوا ان يُقاوموه فقتل وسبى خلقا كثيرا، ولمّا كان وقت فصل الحصاد وكان هذا الدرقاوي لا يتورع في ارتكاب أبشع الجرائم فقد سالمه النّاس في طريقه وهادنوه حتى تسلم محاصيلهم الزراعية، ومع ذلك أحرق مزارع البايلك وأفسد حقولهم. وعندما وصل وهران كان يظن أنّه سينتصر بسهولة فخاب أمله لدفاع السكان عن أراضيهم وردوه مهزوما[2]. فكتب الباي إلى السلطان المولى سليمان يعرفه بما دهاه من أمر الدرقاويين ويطلب منه أن يبعث إليه شيخهم أبا عبد الله الدرقاوي ليكفهم عنه، ويراجعوا طاعة المخزن. ولما قدم الشيخ شكى له عبد القادر ابن الشريف ما نزل بالفقراء المنسوبين إليه وسائر الرعية من تعسف العثمانيين وجورهم فأيّدهم الشيخ واتهم الباي السلطان بأنّه هو الذي يغريه بمواصلة الحرب، واستيقن الباي بعدم جدوى الوساطة واستعد لمدافعة عبد القادر ابن الشريف وصوّب مدافعه من جهة البحر، واخذ يطلق النار فتشتت جموعهم وتفرق شمله[3]، ويذكر الزياني ان العراب استبان لهم كذب عبد القادر ابن الشريف حينما مات منهم عدد كبير وخولفت وعودهم التي وعدهم بها وفرت حاشيته إلى تلمسان واحتلها وحاصر العثمانيين ودعا لطاعة السلطان خداعا منه وتوسلا بذلك للسلطة واخذ بيعة أهلها[4]، وواصل حربه ضد العثمانيين بعنف وقساوة واتصل بمختلف القبائل لتحريضهم على الثورة وتعدّدت المعارك بينه وبين الترك في مواقع مختلفة، انهزم فيها الدرقاويين هزيمة نكراء كما شارك ابن

[1]– مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص50 .

[2]– يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص68 .

[3]– مسلم عبد القادر، المصدر السابق، ص51 .

[4]– محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص250 .

الأحرش بعد ان أخفق في ثورته بقسنطينة وانظم إلى الدرقاويين لمحاربة العثمانيين بالمقاطعة الوهرانية[1] ودام عبد القادر ابن الشريف في مشاغبته وثورته على العثمانية إلى ان قضى عليه نهائيا في أواخر عهد الباي بوكابوس في 1809، وهكذا كانت الثورة الدرقاوية التي دامت نحو 10 سنوات وابلا على المقاطعة الغربية، وسببا في تخريب شامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية كما كانت سببا في تقتيل مئات من أبناء الوطن[2].

1-3- الثورة التيجانية 1826 : تُنسب هذه الثورة إلى محمد الكبير التيجاني[3] ، وقد ازداد نفوذ الطريقة التيجانية[4] أواخر العهد التركي ، وكان لها اتباع كثيرون في الصحراء وقد أظهر لهم حكام الإيالة العداء[5] ففي عام 1826 أغار التيجاني على الباي حسن في نحو 600 رجل ومعهم جمع غفير من الصحراويين والحشم ووصل إلى معسكر ودخلها[6]، ومن خبره ان الباي حسن كان قد دخله التخمين بأن التيجاني سيقوم عليه بالأصفى كقيام الشريف الدرقاوي على الباي مصطفى لإقبال النّاس عليه في كل ناحية وانتشار صيته في كل

---

[1] – مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص53 .

[2]– المصدر نفسه، ص54 .

[3]– محمد الكبير التيجاني، يقال أن أصله من المغرب، ويقال أنّه من الصحراء قرب قصور ميزاب وقيل من قرية عين ماضي قرب الأغواط، وكان أبوه رجلا صالحا، وله مريدون ، وضريحه الآن بفاس، بزاويته هناك، ويقال ان هذا الرجل كان بعين ماضي سابقا، وذهب ليسكن في مدينة فاس وترك أولاده بعين ماضي، السيد محمد والسيد أحمد ولما كبر هؤلاء كانت لهم الطاعة من عرب الصحراء وكثر المريدون بفاس وكانت لهم كثرة بتونس وكان ملوك الترك يخافونه لكثرة أتباعه من العرب. ينظر: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص158-159 .

[4]– الطريقة التيجانية، أسسها الشيخ أبو العباس احمد بن المختار ابن أحمد التيجاني والتيجاني نسبة لقبيلة بني توجين التي استقرت قديما بعين ماضي ومنها تنحدر السيدة عائشة بنت أبي عبد الله محمد بن السنوسي التيجانية، وتتلمذ مؤسسها على يد علماء التصوّف هناك وأخذ منهم ومن هؤلاء الشيوخ نذكر الشيخ الطيب الوزاني شيخ الطريقة الطيبة وشيوخ الطريقة القادرية والصدّيقية التي استقر بزاويتها مدّة طويلة أخذ خلالها عن شيوخها وبث تعاليمه بين الناس الذين لازموا مجاله وحلقات دروسه وتنقل من بلدة لأخرى إلى أن حط الترحال بقصر بوسمغول جنوب البيض وفيه أسس الطريقة التيجانية ووضع لها أسسها ويعرف أتباع الطريقة التيجانية بالأحباب وتمنع عليهم تعاليم الطريقة الانخراط في سلك طريقة أخرى وأهم مراكز هذه الطريقة هي : عين ماضي حيث توجد الزاوية الأم. ينظر: صلاح مؤيد العقبي، المرجع السابق، ص175-180 .

[5] – حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص24-25 .

[6] – مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص56 .

ضاحية فجمع له جيشا عظيما[1]، وانتظر قدومه فلما وصل إلى غريس اخذ يقاتل أهل معسكر، واستولى على بعض الجهات وبعث الباي المال لكبراء الحشم لكي يتخلوا عنه وخرج إليه من وهران بالقوم وأمر المحلة بان تردفه فأصبح الباي مقاتلا وفر الكثير من جيوشه التي أتت معه ولم يبقى معه إلا نحو ثلاث مائة من أعراب زكور، فثبت هو وثبت من معه من الأعراب ثباتا لم يثبته أحد، وكان من عادة هؤلاء العراب في وقت القتال أن يعقلوا أنفسهم مثل الإبل وهكذا عقلوا انفسهم وهو معهم وقاتلوا قتالا شديدا إلى أن قتلوا عن آخرهم، وقطعوا رؤوسهم وفرقوها على المدن لكي يعتبر الناس[2] ، وبعثوا برأس الحاج محمد ولد التيجاني ومعه بعض الرؤوس الخرى للجزائر، وأتوا بسيفه وبعض الحاجيات التي كانت عليه وكان الباي قد بعث البشائر للسلطان محمود قبل قدوم الرؤوس وعندما وصلت جعلوا رأس ولد التيجاني في عمود وصلبوه قبالة الباب الجديد، وعلقوا الرؤوس الأخرى حوله ولكثرة ما كان العثمانيون يخافونه بعثوا للسلطان محمود يبشرونه بقتله وبعثوا له سيف والحجب التي كانت معه واستولى الباي على أثقال التيجاني وأمواله ورجع لوهران[3]، ويمكننا ان نستنتج سبب قيام هذه الثورة من خلال مراسلة محمد الكبير التيجاني مع خليفة والده الحاج علي التماسيني فقال: " كم أثقلوا كواهل فقرائنا وفلاحينا وتجارنا بالغرائم... وهم الآن يراقبون قوافلنا ويترصدون سلبها ظلما وعدوانا[4]".

وقد نجحت حكومة الدايات في إخماد الثورات والانتقام من مفتعليها واستعادة الأمن، والسبب في ذلك راجع إلى فقدان الثورات عنصر الانتشار والشمولية والتجاوب الشعبي، حيث غلب عليها الطابع الإقليمي مما سهل على البايات والدايات محاصرتها في مهدها، والقضاء عليها ورغم التأثير السلبي لهذه الثورات إلا أنها لم تتمكن من الإحاطة بالحكم

[1] – ابن عودة المزاري، المصدر السابق، ص354 .

[2] – أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص159 .

[3] – أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص160 .

[4] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص419 .

المركزي المستقر بمدينة الجزائر وذلك لتعدد الطرق الداعية لها، واختلاف اتجاهات زعمائها وعدم تمكن أي زاوية من بسط نفوذها على كامل البلاد[1]، فالدرقاوة تركزت في الغرب الجزائري وعرفت بميولها المغاربية والشاذلية، وظلت محصورة في الجهات الشرقية من البلاد وعلى اتصال بأيالة تونس. أما التيجانية فبقيت معزولة في الجنوب ومتوجهة إلى واحات الصحراء وأقطار السودان، بينما اتخذت الطريقة الرحمانية المنتشرة في الجهات الوسطى والشرقية موقفا محايدا[2] ، بالإضافة إلى ذلك فقد العثمانيون حلفاء كان لهم وزن كبير ودور هام في الأوساط الشعبية فبعدما كانوا يلعبون دور الوساطة بين السلطة الحاكمة والقبائل شبه المستقلة أصبحوا في مطلع القرن التاسع عشر يدافعون عن الشعب، خاصة في المناطق الريفية، ومنه فإن الحكام ارتكبوا عدّة أخطاء في سياستهم المتعلقة بالطرقيين، وربما يعود ذلك لعدم فهمهم لتلك العلاقة التي كانت تربط الطرقيين بالسكان ، إذ كان السكان يؤمنون بالطرقيين أكثر مما يؤمنون بالحكام ويرجع ذلك إلى نفوذهم الروحي، والدليل على ذلك بمجرد ما تحرك الطرقيون ضد المظالم التي كان يرتكبها البايات والجنود وجدوا مساعدة وتأييد مطلق من الأوساط الشعبية[3] .

ومع هذا فإن الثورات بغض النظر عن بواعثها الدينية كانت في الواقع الأمر بمثابة رد فعل على سياسة التهميش لا سيما بعد أن تضاءل دور رجال الدين في التوفيق بين متطلبات الجهاز الحاكم وبين النفوذ الروحي لرجال الدين، ومن هنا عبرت القاعدة الشعبية عن عدم رضاها على حكومة وهذا لكثرة الثورات[4].

[1] – حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص25 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص44

[3] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص ص37–38 .

[4] – حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص26 .

2- على الزعامات القبلية .

بعد فتح وهران أصبح الشعب عموما مقسما إلى أربع طبقات، منها طبقتان بارزتان الطبقة الخاصة وهي ذات الامتيازات والمناصب، والطبقة العامة المغلوبة على أمرها والبايلك لم يكن يعقد إلا بالخاصة، أما العامة فكان ينظر إليهم إلا على أساس ان تُجبى منهم الأموال وفيما يلي لمحة عن قبائل المنطقة:

2-1- قبائل المخزن : كان العثمانيون واعون بانّهم يشكلون أقلية تحكم أغلبية في الجزائر، ليس في مقدورها السيطرة على كل الأراضي وإخضاع جميع القبائل، لأن عدد أفراد جيشها قليل، وجهازها الإداري غير قادر على توفير عدد أكبر، فاعتمدوا على قبائل سميّت قبائل المخزن[1] ، وهي عبارة عن تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها، فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من استخدمت كأفراد مغامرين ومتطوعين من جهات مختلفة ليؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية[2]، وقد كانت لهم امتيازات منها أنهم معفيين من الضرائب التي يلزم بها غيرهم، كما يقومون بجمع الضرائب التي تفرض على غيرهم من القبائل الخاضعة لحكم العثمانيين وإدخالها في خزينة الدولة[3] .

الانتفاع من أراضي البايلك وأدوات العمل الفلاحي والاستفادة من الغنائم أو الأسلوب أثناء الحملات[4] ، وتنقسم قبائل المخزن إلى صنفين كبيرين: الدائرة[1] والزمالة[2]، وكانت هذه

---

[1]- محمد الخداري، المرجع السابق، ص27 .

[2]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص ص213-214 .

[3]- محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية ... تح، محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، ص39 .

[4] - صالح عباد، المرجع السابق، ص36 .

القبائل تمثل تقريبا حوالي 10 إلى 20% من مجموع سكان الجزائر، وهذا ما سهل مهمة العثمانيين في حكومة وتسيير البلاد[3] ، فبفضل قبائل المخزن استطاع العثمانيون أن يفرضوا سيطرتهم ويمدوا نفوذهم على جهات متباعدة من الإيالة الجزائرية ،وان يحافظوا على الحاميات المتمركزة بالقرب من الأسواق المهمة، والحصون الاستراتيجية والمواصلات الحيوية، وأن يتمكنوا من استخلاص الضرائب وإخضاع الثائرين[4] ، وفي نهاية القرن الثامن عشر ازداد الاعتماد على قبائل المخزن عندما برهنت أثناء المعارك على كفاءتها وفعاليتها حتى أصبحت العمود الفقري لهذه الحملات، وبفعل هذا الدور الرئيسي الذي لعبته قبائل المخزن تعرض الأهالي إلى ضغوط متزايدة تسببت في إتلاف مواردهم وذهبت بثرواتهم ودفعتهم إلى الثورات والانتفاضات التي تمّ التطرق إليها سابقا فبفضل قبائل المخزن استطاع العثمانيون إبعاد خطر القبائل الجبلية والصحراوية والحد من عصيانها، ومنع إنسيابها نحو السهول الخصبة، وبذلك تمكن العثمانيون من حكم الجزء المهم من الإيالة بينما ظلت القبائل الجبلية الشديدة المراس منعزلة عن مواطنها الفقيرة لا تجرأ على الاقتراب من مواقع فرسان المخزن [5].

وهذا ما ترك أثرا سلبيا على نفسية السكان ونظرتهم للحكم المركزي للبايلك وأضعف فيه روح المقاومة ودفعهم إلى حياة التعاسة والشقاء وقنع جلهم بخدمة الأرض، وبذلك قل ارتباط الفرد بالأرض وأصبح موقفه سلبيا من الحكام، فهو لا يستجيب لأي عمل جماعي أو

---

[1]– الدائرة: وهي تجمع سكاني يحكمه قائد، عليه توفير الجنود أثناء الحرب، وتشمل قبائل عربية وأمازيغية ، توفر للقائد مجموعة من المحاربين مهمتها المشاركة في الحرب والمحافظة على الأمن في المنطقة. ينظر: محمد الخداري، المرجع السابق، ص27 .

[2]– الزمالة: جمع زميل ، تشبه تقريبا الدائرة ، لكن عددها أكبر وهي مخصصة للحرب فقط، تسند قيادتها لقائد من بين أفرادها. ينظر: محمد خداري، المرجع نفسه، ص27 .

[3] – محمد الخداري، المرجع السابق، ص27

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص ص218–218 .

[5] – ناصر الدين سعيدوني، تدعيم الحكم التركي بالجزائر، مجلة الأصالة، ع. 32، منشورات وزارة الشؤون الدينية والوقاف، تلمسان، 2011، ص49–51 .

أمر حكومي، وهمه الوحيد انتظار وتوقع الحملات الانتقامية لفرسان المخزن، وما تسبب فيه فيه من نهب للثروات ومصادرة الأراضي[1]، وبفضل نجاح هذه العناصر المحلية في بسط نفوذ السلطة العثمانية بالأرياف وأصبح نفوذ الإيالة يقاس بمدى قوة القبائل المخزنية وتعزيزها للجيش العثماني وتدعيمها لسلطة البايلك بالجزائر[2]، ولهذا يمكن أن نخلص أن قبائل المخزن قدمت للحكام العثمانيين خدمات كبيرة فكانت الوسيط بين هؤلاء والسكان، لكنها اعتبرت شوكة مغروسة في جسم الرعية واعتبرت في نهاية الحكم العثماني بالجزائر بمثابة الدركي الساهر على مصالح البايلك والقوة الفعالة التي يستخدمها الحكام في استمرار نفوذهم[3] .

2-2- قبائل الرعيّة: تمثل هذه القبائل قاعدة الهرم الاجتماعي في الجزائر العثمانية وبالتالي فهي القبائل الخاضعة لجميع المطالب والفروض الضريبية[4] ، كما كانت وضعيتها أسوأ من وضعية تلك القبائل التي لم تكن خاضعة للسلطة المركزية، لأنّها كانت تقطن مناطق وعرة يصعب على القوات العثمانية ان تتواجد فيها بصفة دائمة[5]، وكان افراد جماعات الرعية يقومون بخدمة أراضي الإيالة كأجراء أو خماسين أو باستغلال الأراضي الخاصة بهم[6]، فكانت تعد المصدر الأساسي لاقتصاد البلاد لما كانت توفره من مداخيل مالية وإنتاج زراعي وحيواني، وقد أرغمتها جملة من العوامل على الخضوع للإدارة العثمانية ومنها نذكر:

[1]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص554 .

[2]- دلندة الأرقش، المرجع السابق، ص148 .

[3] - محمد خداري، المرجع السابق، ص28 .

[4] - أحمد بحري، المرجع السابق، ص73 .

[5] - صالح عباد، المرجع السابق، ص364 .

[6] - ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص130 .

- الموقع الجغرافي: كانت معظم القبائل تقيم في المناطق التي كانت تحت نفوذ الإدارة الممثلة في قبائل المخزن، والقبائل المتعاونة معها والحاميات العسكرية المرابطة في الأبراج ومدن البايلك[1].

الوضع المادي : كانت معظم الأراضي الفلاحية الخصبة في يد قبائل المخزن والقبائل المتعاونة، وبعض الأسر القوية، أما نصيب قبائل الرعية كان ضئيلا جدا، بل هناك من لا يملك شبرا واحدا، وهذا ما جعل بعض القبائل تدخل في نظام الرعية للاستفادة من قطعة أرض، مقابل تقديم خدمات للإدارة ودفع الضرائب المقرّرة عليها .

الصراعات والحروب القبلية : أدت الصراعات والحروب التي كانت تندلع بين القبائل الريفية بسبب التنافس حول المراعي ونقاط المياه وغيرها من القضايا بالاستنجاد بالإدارة العثمانية والدخول تحت حمايتها[2] ، وبالرغم من ان دخل هذه القبائل كان محدودا جدا، إلا أنّها كانت خاضعة لحماية من الضرائب كما سبق الذكر التي أعفيت منها قبائل المخزن، والقبائل الحليفة التي سنتطرق لها فيما بعد، كما أن هذه الضرائب لم تبقى مقتصرة على الخراج زيادة على العشور والزكاة، بل إنّها تطوّرت وشملت مجموعة من الالتزامات المالية الثقيلة كالغرامة والمعونة واللزمة وغيرها، من التسميات المختلفة[2] ، وبالرغم من الأساليب التي لجأ إليها الحكام لضمان ولاء قبائل الرعية لهم فإن هناك بعض القبائل التي شقت عصا الطاعة وثارت ضدهم، وعرفت حركة تمرد واسعة في أواخر العهد العثماني. ونستخلص مما تقدّم أن قبائل الرعية تُعد أضعف حلقة في المجتمع الرّيفي، فكانت الممول الرئيسي للإدارة العثمانية وأعوانها المندمجون منهم. هذا ما دفعها لمساندة الثورات الرّيفية التي خاض غمارها الطرقيون في مطلع القرن التاسع عشر[3].

[1] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص257 .

[2] – أحمد بحري، المرجع السابق، ص74 .

[3] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص273 .

2-3-القبائل المتحالفة : تميّزت هذه القبائل بعلاقتها الحسنة مع البايلك، وذلك عن طريق شيوخها وكبرائها. وتقدم هذه القبائل مجموعة من الخدمات المخزنية يتكفل بها هؤلاء الشيوخ الذين تسعى السلطة الحاكمة إلى التقرب منهم باستمرار بإسقاط هذه المطالب عنهم وتقديم بعض الهدايا والترضيات إصدار فرمانات التقييم لهم ولأبنائهم من بعدهم، ومقابل ذلك يحرص هؤلاء على جمع الضرائب من المناطق التابعة لسلطتهم، وحماية المسالك والطرق المارة بأراضيهم من قطاع الطرق واللصوص[1] وبالتالي فإن هؤلاء الشيوخ وعائلاتهم كانت بمثابة سلطة محلية أو الواسطة بين الحكام والمجموعات القبلية التي يصعب السيطرة عليها وإخفاءها لكل المطالب المخزنية، فقد برزت عائلات وأسر لعبت دورا قياديا داخل القبائل والعروش التي تنتمي إليها[2] ، كما اعتمدت هذه القبائل على النفوذ الروحي لرجال الطرق والزوايا وهذا ما نجده في قبائل أولاد سيدي الشيخ، التي كانت حليفة ومقربة من البايلك وكذلك نجد سكان الجنوب مثل مدينة عين ماضي التي كانت عبارة عن جمهوريات دينية لم يكن يشدها البايلك سوى تحالف مؤقت، كان يضعف دوما مع الثورات والتمردات، وتتحول لقبائل منفصلة[3]، كما أن البايلك إذا رأى فيها ضعفا أو هونا أوجد لنفسه القدرة على تحويلها إلى قبائل رعية خاضعة لكل الضرائب ، فإنّه لا يتردد في فعل ذلك[4].

2-4-القبائل المستقلة: هي القبائل التي تقطن جهات خارجة عن سلطة ممثلي البايلك، وقد رسّخ الوسط الطبيعي الوعر والبعد عن التأثير المباشر للسلطة المركزية الروح الاستقلالية لدى هذه القبائل تجاه البايلك[5]، ونظرا لابتعاد هذه المجموعات السكانية عن نفوذ الحكام وعدم اعترافهم بسلطتهم، فإن حكومة الداي حاولت أن تحدّ من استقلالهم وتزعمهم، على مهادنة السلطة الحاكمة باتباع عدّة طرق منها:

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص109 .

[2] – أحمد بحري، المرجع السابق، ص68 .

[3] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص437 .

[4] – أحمد بحري، المرجع السابق، ص70 .

[5] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص425 .

تنصيب الحاميات وإقرار عشائر المخزن في الأماكن المهمة التي تتحكم في الأقاليم التي تعيش فيها هذه المجموعات السكانية المستقلة وكذلك التحكم في الأسواق الرسمية والأسبوعية الواقعة قرب هذه القبائل المستقلة، وكانت تسيطر الإيالة على هذه الأسواق من خلال تنصيب قيادة من العثمانيين ومجموعة من فرسان المخزن، ويمنع أي تبادل أو تعامل تجاري خارج هذه الأسواق، مما أرغم هذه القبائل على التوجه إلى تلك الأسواق ودفع الرسوم المستحقة عليها حتى تستطيع تصريف إنتاجها والحصول على ما تحتاجه من البضائع والسلع[1]، وعندما تصبح مثل هذه الوسائل غير مجدية فإن الحكام يلجؤون إلى استعمال القوة لتدمير الدشر الحصينة، وإتلاف الأمتعة والأقوات حتى تضطر القبيلة المتمردة تحت وطأة الظروف الاقتصادية إلى المهادنة والخضوع[2]، فمهما امتنعت بعض القبائل عن دفع الضرائب فإنها تضطر إلى دفعها قصد حصول أفرادها على رخصة من الإدارة تسمح لهم بالتنقل داخل البلاد لممارسة تجارتهم، ولهذا هناك من يسميها بالقبائل الممتنعة عوضا عن المستقلة، بالإضافة إلى الإدارة كانت تسمح لهذه القبائل بتعيين قضاتها، وأن تمارس العدالة حسب ما تراه مع المحافظة على السلم ودفع الضرائب المقرّرة عليها بانتظام[3].

[1] – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص253 .

[2] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص219 .

[3] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص437

المبحث الثالث : تأثير الجباية الضريبية على الحياة الثقافية :

لقد أثّرت الجباية الضريبية على الحياة الثقافية كذلك وعرقلت سيرها وتطورها خلال الفترة المدروسة فتأثر بذلك الطلبة والعلماء إضافة إلى الزوايا والطرق الصوفية وحتى الأوقاف .

المطلب الأول : أثرها على العلماء والطلبة :

لقد كانت الثقافة تقوم على نشاط الفقهاء في المدن وشيوخ الطرق والزوايا بالأرياف واتسع النشاط الثقافي خاصة عن طريق الزوايا التي أصبحت مستقلة في مصادر تمويلها[1]، فالحركة العلمية لم تخمد طيلة هذا العصر وكان الباشوات وفضلاء العثمانيين وأعيان أهل البلاد ينشطون العلم ويحترمون العلماء ويقفون الأوقاف الطائلة في سبيل العلوم وديار العلم فكانت العلوم الابتدائية (قراءة وكتابة، حفظ القرآن الكريم ومبادئ الحساب) تدرّس في الكتاتيب والعلوم الثانوية والعليا تدرّس بمختلف المساجد والزوايا الشهيرة، فنبغ في الجزائر عدد كبير من العلماء والأعلام الذين أبقت الأيام على آثارهم ومن بينهم في عصر الدايات نذكر: محمد بن أحمد الساسي البوني الذي كان من الذين اعترف لهم بالدراية والعلم والنفع، واحمد بن عثمان التلمساني الذي كان من كبار المحدثين وكذلك عبد القادر الراشدي الذي كان له عدة مؤلفات وتولى الإفتاء والقضاء مرارا في قسنطينة[2]، وقد كانت المؤسسات الثقافية تعتمد في الحصول على تمويلها على مصدرين أساسيين أولها الإعانات التي تُقدّمها هذه المؤسسات من طرف المحسنين سواء في الحواضر أو في المناطق الريفية وترد إلى المؤسسة في شكل نقود أو بضائع، وتأتيها كذلك الأموال المحبوسة والأوقاف الإسلامية التي يقفها الأشخاص والهيبات الخيرية وبفضل هذه الأموال المتنوعة تقوم هذه المؤسسات

[1] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق ، ص440 .

[2] – أحمد توفيق المدني، محمد عثمان الباشا داي الجزائر(1766–1791)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، ص62–69 .

بالإنفاق على طلبة العلم وحفظ القرآن والقائمين على خدمتها وكل ما تحتاجه هذه المؤسسات[1].

وقد انقسمت فئة العلماء إلى قسمين: فئة المقربون الذين كانت تُعطى لهم امتيازات تعفيهم من الضرائب والسخرة وتشجعهم على التأليف والذهاب إلى الحج نيابة على العثمانيين. وارتبطت هذه الفئة بالمدن وتولى علماءها مناصب دينية مهمة مثل شيه الإسلام، وإمارة ركب الحج، وإمامة المسجد الكبير، إدارة جميع الأوقاف وارتبط نشاطهم بمساجد المدن وحصر عملهم في أمور الدين والتكوين، أما الفئة الثانية فتكوّنت من علماء الأرياف الذين كانوا يقومون بقواعد الشرع وأحكامه وقد اعتمد العثمانيون على بعضهم في إرسالهم للتفاوض مع رؤساء القبائل بهدف المصلحة والاعتراف بسلطة العثمانيين، في المقابل تعرض بعضهم للتعذيب والقتل من طرف البايات وأتباعهم[2] ، ونتيجة الوضع السائد فقد اختار الكثير من العلماء الهجرة نحو أقطار عربية أخرى[3].

وقد تدهورت الحياة الثقافية بفعل الاضطرابات، وانعدام الأمن وانشغال الحكام عنها، وقد أثرت الضرائب على الأدب الشعبي الذي كان يعكس لنا الأوضاع العامة التي كان يعيشها الناس فعبرت الأشعار عن ما كان يعانيه المجتمع جراء ثقل الضرائب ونهب الأملاك ومصادرتها، بالإضافة إلى ذلك نجد بعض المؤلفات حول الضرائب مثل : ابن زرقة الذي ألف ألف كتابا مهما عن الضرائب والذي استند فيه على مصادر التاريخ الإسلامي، وخلص إلى عدم فرض أي ضريبة مستحدثة على المسلمين[4] .

[1] – أحمد مروش، المرجع السابق، ص22 .

[2] – محمد الخداري، المرجع السابق، ص33 .

[3] – عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010، ص426 .

[4] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص441–443 .

المطلب الثاني : أثرها على الزوايا

إن من أبرز مميزات العهد العثماني في الجزائر انتشار الطرق الصوفية وكثرة المباني (الزوايا ونحوها) المخصصة لها، ففي المدن والأرياف فقد كان للزاوية في الريف أرض موقوفة يحرثها المسلمون ويعتنون بها ويستعمل في انتاج هذه الأرض في صيانة وتغطية أجور المدرسين ومعيشة التلاميذ، كما كان يقدم لها سكان الناحية جزءا من إنتاجهم الفلاحي سنويا فالزاوية بالنسبة لسكان الناحية غاية كبيرة من الأهمية وقد كانت الزوايا بالإضافة إلى وظيفتها الدينية معاهد لتعليم الشبان وتنوير العامة ، فقد أصبحت مراكز لتدريب الأتباع ضد السلطة في أواخر العهد العثماني[1]، وكانت للزوايا جباية الضرائب من القبائل التابعة لها ، علما ان الحكومة في تعاونها مع الكثير من الطرق قد أعفت عنها دفع الضرائب، وأعطت لها الحق في جباية الزكاة ونحوها بغرض التعاون معها وجلب الاستقرار للمكانة التي كانت الزاوية تحتلها في الوسط الشعبي[2]، ففي عهد الداي أحمد على سبيل المثال صدر عنه المر الحكومي في أكتوبر 1695 لصالح مرابطي وأشراف أولاد منصور بعين الحوت بباليك الغرب يتضمن إعفاءهم من الضرائب والأعشار وكل الوجبات المخزنية، ويفرض على الناس غحترامهم وينذر بالويل والعقاب على كل من ينال منهم ، وكان لبعض البايات أموال مهمة يحصل عليها من جباية الضرائب ومن مصادر مختلفة ، فكان يؤدي هذا إلى الاتفاق على الزوايا وغيرها وهو ما كان ينعكس إيجابا عن الحياة الثقافية[3] ونجد كذلك أن الناس كانوا يميلون بأوقافهم وأفعالهم الخيرية إلى الزوايا أكثر من المسجد والمدرسة وذلك اعتقادا منهم أن جزاءهم يأتي بسرعة وأن ذنوبهم تُغفر، إذ يكفي أن يرضى عنهم الشيخ ويمنحهم بركاته[4] ،

[1] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(1500–1830)،ط1،ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص ص265–266 .

[2] – احمد مريوش، المرجع السابق، ص162 .

[3] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، ص444 .

[4] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص270 .

وقد كان الناس يفضلون تقديم ضرائبهم إلى الزوايا ورجال الطرق على أن يدفعوها إلى البايلك والأكثر من ذلك فقد كانوا كذلك يدفعون إلى طرق كانت تُعد خارجة عن حكم البايلك مثل، الطريقة التيجانية ، وتوسع كذلك نشاط الطرق الصوفية وهكذا تعدّدت الطرق الصوفية أو بالأحرى التيارات الفكرية التي بدت متعارضة أحيانا ومتناحرة أحيانا أخرى، وهذا ما أدى إلى انتشار الفتن والقلاقل والثورات التي كان لها أسوأ الأثر على الحياة الثقافية وغيرها من الجوانب[1] .

المطلب الثالث : أثرها على الأوقاف :

يعتبر الوقف[2] من أهم مظاهر حياة الحضارة الإسلامية فهو أساس يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الإسلامي، وهو بهذا المعنى شريعة اتبعها المسلمون منذ أوائل الإسلام، ولكن بتطور الزمن تكاثرت وتعدّدت أوجهه وأغراضه، وقد تطورت خاصة في العهد العثماني نتيجة اعتبارات سياسية واقتصادية، وقد عرفت الجزائر هذه الظاهرة التي يدين السكان فيها بالولاء للزوايا والطرق الدينية، وكان أغلبها وقف أهلي تتقاسمها المؤسسات الدينية[3].

وقد تميّزت الفترة العثمانية بالجزائر بتكاثر الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء الجزائر وذلك بفعل الظروف التي عرفتها منذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى مستهل القرن التاسع عشر، والتي اتصفت أساسا ازدياد نفوذ الطرق والزوايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان الذين وجدوا فيها أحسن وسيلة وخير عزاء امام مظالم الحكام وانعدام الأمن وتكرار الكوارث الطبيعية، وقد أصبح الوقف بالجزائر في أواخر العهد العثماني مؤشرا على

[1]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، ص446 .

[2] – الوقف: مصدر الفعل وقف. ويقال وقف فلان وقفا أي حبسه وجعله في سبيل الخير موقوفا. ينظر: رابح كنتور، أوقاف البليدة ووطن يسر، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2016، ص47 .

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص227 .

مختلف أوجه الحياة بحيث أصبحت الأوقاف تشتمل على الأملاك العقارية والأراضي الزراعية وغيرها، كما أنه لم يعرف تنظيما محكما وإشرافا فعالا إلا في فترة متأخرة تعود إلى أوائل القرن الثامن عشر[1].

وكان الوقف يعتبر وسيلة مثلى للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي لكونه لا يباع ولا يشترى، ولا يمكن حيازته بتصرف أو استحواذ أو مصادرة وبالتالي لم يعد في استطاعة البايات وغيرهم من الحكام، مد أيديهم على الأملاك المحبسة وأنّه على الرغم من الظروف التي دفعت الإيالة إلى إصدار قرارات العزل والمصادرة والتغريم ظلّت جل الأملاك الموقوفة في منأى عن ذلك[2].

بالإضافة فقد كان كثيرا ما يرصد دعة البر والخير والإحسان بعض ممتلكاتهم وعقاراتهم وحبوسها في خدمة الزوايا بغية الاستمرار في عملها الخيري والديني والتعليمي، ولم تكن الأوقاف دائما لأغراض خيرية بحتة ففي كثير من الأحيان كان النّاس يوقفونها لحمايتها من الضياع أو لحمايتها من جشع السلطة وكانوا يوصون بها للأحفاد والفقراء[3].

يقول الشريف الزهار:" قد جار الأتراك وأخذوا جميع ديار أوقاف الحرمين التي بيد فقراء البلد وأخرجوهم منها[4] " فلم تسلم الأوقاف من طمع وجشع الحكام العثمانيين الذين استحوذوا عليها واستغلوها لصالحهم يقول الحسن الورتلاني: " فأصبحوا يأكلون منها ويتمتعون منها وينتفعون بها كالأملاك الحقيقية وهي ليست لهم وليسوا من أهلها ولكنهم

[1]– رشيد مريخي، المرجع السابق، ص165 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، دار البصائر، 2013، ص ص61–62 .

[3] – احمد مريوش، المرجع السابق، ص156 .

[4]– أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص103 .

تمردوا وطغوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما وهذا بسبب أن دارس العلم وأهله من كل وطن يوجد فيه ذلك، وهذا أثر على وضعية العلماء ومكانتهم وظروف عملهم وإنتاجها"[1].

وفي الأخير نجد أن الجزائر في فترة موضوع البحث قد أصبحت تعيش مرحلة الانحطاط الثقافي بسبب طغيان الجوانب الدنيوية، وتمركز الثروة في أيدي الأقليات وتبذير الحكام للموارد، وضعف الجيش وزيادة الضغط الجبائي على السكان، هذا الضعف صاحبه انخفاض في المستوى الثقافي للبايات وبقية موظفي البايلك[2].

[1] – محمد الخداري، المرجع السابق، ص33 .

[2] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص446.

الخـــاتمـة

الخاتمة:

وفي الأخير توصلت من خلال ما سبق إلى بعض النتائج كالتالي:

- ✓ أن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر لم يكن عشوائيا، بل كان يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية، تختلف درجة احترامها والالتزام بها من ظرف لآخر ومن منطقة لأخرى.
- ✓ خضوع الضرائب التي كانت تستخلص من السكان إلى النظام العربي الإسلامي مع بعض التعديلات الشكلية على جوهره، فتنوّعت بذلك الضرائب إلى ضرائب شرعية وضرائب مستحدثة.
- ✓ كانت الإدارة تُراعي أثناء فرضها للضرائب وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي، كما أنّها كانت تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكل جهة من البلاد، ووفقا لهذه المعطيات كانت تُسن نظامها الضريبي.
- ✓ إن طبيعة العلاقات القائمة بين الإدارة والسكان كانت تحددها قضية الضرائب، فكلما التزم الطرفان بواجبهما، كلّما عرفت البلاد استقرارا وقوة وازدهارا، وكلّما تخلى أحد الطرفين عن التزامه، تعرضت البلاد للفوضى ممّا كان يتسبب في ركودها وضعفها.
- ✓ كان للنظام الضريبي بعض التجاوزات من قبل بعض الموظفين الساهرين على تطبيقه ممّا انعكس سلبا على أساليب التسيير، وحرم خزينة إيالة الجزائر من جزء معتبر من الموارد المالية وهذا ما حال دون تحقيقها لعدالة اجتماعية، فأثار ذلك غضب بعض الفئات الاجتماعية التي كانت تتحمل عبء النظام الضريبي.
- ✓ تدهور النظام الاقتصادي في أواخر العهد العثماني أدى إلى قلّة الموارد المالية الداخلية والخارجية، فأصبحت خزينة البلاد تعاني عجزا ماليا، فرأى الحكام أن الحل الوحيد هو رفع قيمة الضرائب المقرّرة على الأهالي لتدارك هذا العجز المالي.

- ✓ أن الأموال المستخلصة من الضرائب مهما كان حجمها، فإن الإيالة لم تستثمرها في تطوير اقتصادها وتعزيز قوّتها الدفاعية وإنّما احتفظت بنظمها التقليدية ولم تُحاول مُسايرة الركب الحضاري الأوربي.
- ✓ أن النظام الضريبي لم يكن موحدا على كامل تراب الإيالة، فقبائل المخزن كانت معفية من دفع بعض الضرائب ورجال الطرق الصوفية والزوايا كانوا يحضون بامتيازات تعفيهم من دفع الضرائب، وسكان المدن يدفعون ضرائب خفيفة. بينما سكان الأرياف التزموا بدفع كميات كبيرة من المطالب المخزنية، وتحملوا مختلف الضغوط والتعسفات في بعض الأحيان.
- ✓ استعمال الجباة العنف في جباية الضرائب ، حيث تركت المحلات وراءها الخراب والدمار ، ممّا أدى إلى انهيار النظام الاجتماعي لبعض القبائل نتيجة تعرضها لهذه الحملات والتي افقدت هذه القبائل ثروتها .
- ✓ توتر العلاقة بين العثمانيين ورجال الزوايا والمرابطين الذين ساندوا السكان ودافعوا عن مصالحهم ولم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام بطش البايات وجشعهم، وبذلك تلاشى دورهم التقليدي كوسطاء وناشري سلم، فأصبحوا مع بداية القرن التاسع عشر على رأس المعارضة للحكم العثماني .
- ✓ أن المظالم التي ارتكبت ضد الأهالي هي التي أدت إلى نشوب عدّة انتفاضات وثورات في عدة جهات من البلاد كما تطرقنا إليها في متن الموضوع، هذه التمردات عجّلت بانهيار الحكم العثماني في الجزائر، واستنزفت جزء كبير من إمكانيات البلاد المادية والبشرية، ولا شك أن النفقات التي أنفقتها الإيالة من أجل إخمادها كانت أكثر من تلك التي تجمعها من الضرائب، وهذا ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما أدى ذلك إلى نهاية عهد دام ثلاث قرون فكانت الجزائر من البلدان العربية الأولى التي تعرضت للاحتلال الأجنبي الفرنسي عام 1830م .

الملاحق

الملحق رقم (01) :

جدول يوضح مداخيل العشور للجهات التي اشتهرت بإنتاج الحبوب بالتيطري[1].

	عشـــور القمـــح			عشـــور العشـــر		
	الزويجات/ الجابدات	الكيلات/ القياسات	القيمة النقدية (بوجو.فرنك)	الزويجات/ الجابدات	الكيلات/ القياسات	القيمة النقدية (بوجو, فرنك)
وطن بني سليمان	720	4320	12960بوجو 24105.6فرنك	720	4320	6480بوجو 12052.8فرنك
وطن حمزة	164	984	2952بوجو 5490فرنك	164	984	1224بوجو 2745.36فرنك
وطن بني يعقوب	136	816	2448بوجو 4553فرنك	136	816	1224بوجو 2276.64فرنك
المجموع	1020	6120	18360بوجو 34148.6فرنك	1020	6120	9180بوجو 107074.8فرنك

[1] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص164 .

الملحق رقم (02) :

جدول مقارن لمردود الضرائب الزراعية لكل من بايلك السلطان والتيطري ومقارنة بالمردود الضريبي لبايلك الشرق وبايلك الغرب[1] .

المصدر المعتمد في تقدير الضرائب الزراعية للجزائر العثمانية	المردود الضريبي لدار السلطان	المردود الضريبي بايلك التيطري	المردود الضريبي بايلك الشرق (قسنطينة)	المردود الضريبي بايلك الغرب (وهران)	نـــوع العملة
الدكتور شاو	12000	12000	80000 إلى 100000	40000 إلى 50000	ريال بوجو
فانتور دوبارادي	50000	67000	228000	273000	قمرش قوي
شالر	16000	4000	6000	75000	دولار إسباني
الشريف الزهار	20000	80000	110000	110000	ريال بوجو
مذكرة عن الجزائر1830	86880	21720	325800	325800	فرنك
كلوزال	100000	150000	406562	500000	فرنك
جانتي دوبرسي	130277	44932	14855	155432	ريال بوجو
ليكان	287500	287000	575000	690000	فرنك
البارون جوشرو	94000	24000	220000	138000	فرنك
روزي	41021.3		778811	622402.5	فرنك
فال باريزو	225000	325000	550000	650000	فرنك
استري	125000	125000	30000	250000	فرنك

[1] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص183-184 .

الملحق رقم (03) :

جدول يوضح عـائدات الدنوش[1].

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	دنوش بايلك الشرق	دنوش بايلك الغرب	دنوش بايلك التيطري	دنوش أوطان دار السلطان	المجموع
لوجي دوتاسي 1725	120000ف أو 300000ف	100000ف 250000ف	50000ق 125000ف	50000ق 125000ف	
بايصونال 1725/24	112000ق مع هدايا وترضيات				
شاو 1720	80000 إلى 100000	40000 أو 50000	12000	12000	
فانتور	228000ق	273000ق	67000ق	5000ق	661300
دوبارادي 1890/1788					ق مع هدايا 750900ق
دي براتانفيل 1809					230000ق مع الهدايا
شالير 1822	60000دس	75000دس	4000 دس	16000 س	
جيرردان 1830/32	294150ف	302482.50ف			

-

[1] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص ص140-141 .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم .

أولا : المـصادر

1-بفايفر سميون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر، أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر،2009 .

2-الحنبلي أبو عبد الله أحمد بن محمد، الاستخراج لأحكام الخراج، ط1، دار الكتب العامة، بيروت، لبنان، 1985 .

3-خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تح، محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014 .

4-الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980 .

5-الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران، تح، المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013 .

6-شالروليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824)مقر، إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982 .

7-ابن عبد القادر مسلم، أنيس الغريب والمسافر، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974 .

8-العنتري صالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتعليق يحي بوعزيز، عالم المعارف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 .

9-العنتري صالح، مجاعة قسنطينة، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974 .

10- ابن المزاري عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح، يحي بوعزيز، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

11- ابن ميمون الجزائري محمد، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تح، محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981 .
12- هابنسترايت ج. أو. ، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس، تر، ناصر الدين سعيدوني، ط2، البصائر، الجزائر، 2013 .

ثـانيا : المـراجـع .

1-الأرقش دلندة وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، ميديا كوم، تونس، 2003 .
2-بحري أحمد، الجزائر في عهد الدايات، ج2، دار الكفاية، الجزائر.
3-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائرمن البداية إلى غاية 1962، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008 .
4-بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 .
5-بوعزيز يحي، مدينة وهران عبر التاريخ، دار البصائر، الجزائر، 2009 .
6-الريس محمد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط5، دار التراث، القاهرة، مصر، 1985 .
7-الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1972-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .
8-زوليخة سماعيلي، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير، الجزائر، 2013 .
9-ستيفن جيمس ويلسون، الأسرى الأمريكان في الجزائر(1785-1787)، تر، علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007 .
10- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ط1، ج1، دار الغربالإسلامي، بيروت، 1998 .
11- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982 .

12- سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار المة للنشر، الجزائر، 2010 .
13- سعيدوني ناصر الدين والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ – العهد العثماني- ج4، منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .
14- سعيدوني ناصر الدين، الحياة الرّيفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان)أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .
15- سعيدوني ناصر الدين، الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني، ط2 ، دار البصائر، الجزائر، 2013 .
16- سعيدوني ناصر الدين، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013 .
17- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر، أواخر العهد العثماني(1792-1830)، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2012 .
18- سعيدوني ناصر الدين، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، 2013 .
19- سعيدوني ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2013 .
20- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية-دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .
21- سعيدوني ناصر الدين، ولايات المغرب العثمانية- الجزائر اونس طرابلس الغرب-، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013 .
22- شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005 .
23- شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005 .
24- بن طاهر الحبيب، الفقه المالكي وأدلّته، ط3، ج1، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 2003 .

25- العقبي صلاح مؤيد، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البرق، بيروت لبنان، 2002 .

26- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009 .

27- عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، الريحانة، الجزائر، 2002 .

28- غربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007 .

29- غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط2، وزارة المجاهدين، 2007 .

30- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1962، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002 .

31- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين(814ق م-1962)، دار العلوم، الجزائر، 2002 .

32- فركوس صالح، تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال(814ق م-1962)، ج1، دار يدكوم، الجزائر، 2013 .

33- القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979 .

34- القرضاوي يوسف، فقه الزكاة، ج2، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1973.

35- القطان بن خليل المناع، تاريخ التشريع الإسلامي، ط4، وهبة للنشر، القاهرة، مصر، د.ت .

36- قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)، مج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009 .

37- كنتور رابح، اوقاف البليدة ووطن يسر، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2016.

38- المدني أحمد توفيق ، محمد عثمان الباشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 .

39- مريوش احمد، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر، 2007 .

40- الميلي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر، 1964 .

41- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1962)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

42- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائرفي العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008 .

43- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830)، ط3، دار هومة، الجزائر، 2011 .

ثالثا : الـرسائل الجـامعية .

1-بلغيث عبد القادر، الحياة السياسية والاجتماعية لمدينة وهران خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحضارة الإسلامية، إشراف، أحمد الحمدي، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014 .

2-بوعزيز جهيدة، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الرّيفي في بايلك الشرق الجزائري أواخر العهد العثماني(1771-1837م/1185-1253هـ)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص الرّيف والبادية، جامعة قسنطينة2، 2011-2012 .

3-بوغدادة الأمير، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ، إشراف أحميدة عميراوي، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2007-2008 .

4-دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر(1206-1282هـ/1792هـ/1865م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، عمار بن أخروف، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008 .

5-دحماني توفيق، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني(1193هـ-1779م-1246هـ-1830م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف، عمار بن اخروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003، 2004 .
6-سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر(1519-1830)، دار السلطان أنموجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، دادة محمد، قسم التاريخ، جامعةوخران، 2013-2014 .
7-غطاس عائشة، الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر1700-1830، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف، مولاي بالخميسي، جامعة الجزائر، 2000-2001.
8-موساوي فلّة القشاعي المولودة، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف، ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990 .

رابـعا : المجـلات والمـوسـوعـات .

1-تيتة ليلى، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع، 17، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2014 .
2-الخداري محمد، بلاد المغاربة تحت الحكم العثماني-نموذج الجزائر في عهد الدايات(1671-1830)-، مجلة كان التاريخية، ع. 22، ديسمبر 2013 .
3-سعيدوني ناصر الدين، الضرائب الزراعية في الجزائرفي العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، ع. 44، 1992 .
4-سعيدوني ناصر الدين، تدعيم الحكم التركي بالجزائر، مجلة الأصالة،ع.32، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011 .
5-سعيدوني ناصر الدين، مذكرة حول إقليم قسنطينة، مجلة الأصالة، مج23، ع. 70-71، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011 .

6-سيدهم فاطمة الزهراء، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، مجلة كان التاريخية، ع. 13، سبتمبر 2011 .
7-العقاد صلاح، الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي، المجلة التاريخية المصرية، مج12، القاهرة، 1964-1965 .
8-المشهداني مؤيد محمود حمد وآخرون، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني(1518-1830)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م5، ع.16، جامعة تكرت، 2013 .
9-يوسف امير، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني(1519-1830)، مجلة قضايا تاريخية، ع.1، مخبر الدراسات التاريخية، الجزائر، أفريل 2016 .

القــواميس .

1-أبادي الفيروز، القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2005 .
2-الأزهري أبو منصور محمد بن احمد، تهذيب اللغة، ج07، د ط، تح، عبد السلام سرحان، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، مصر.
3-ابن منظورأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، م ج1، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المـوضوع	
شكـر وعـرفان	
الإهـداء	
مـقدمـة :	**أ–د**
المـدخل	
مدخل : الأوضاع العامة بالجزائر أواخر العهد العثماني والضرائب الشرعية	
1–لمحة عن الأوضاع العامة بالجزائر أواخر العهد العثماني:	6
1–1–الأوضاع السياسية	6
1–2–الأوضاع الاقتصادية	9
1–3–الأوضاع الاجتماعية	11
2– لمحة عن الضرائب الشرعية	13
2–1–الخراج	14
2–2–عشور الأرض	14
2–3–الزّكاة	15
2–4–الفيء والغنيمة	15
2–5–الجزية	16
الفـصل الأول: الجباية الضريبية العثمانية في الجزائر	
المبحث الأول: الضرائب وأنواعها :.....	18
المطلب الأول: الضرائب والرسوم بالقطاع الريفي:.....	18
1–ضرائب الملكيات الخاصة :.....	18
1–1–العشور:.....	18
1–2–الزكاة :.....	20

2- ضرائب وعوائد أراضي البايلك :	21
2-1-نظام الخماسة :.....	22
2-2-نظام الحكور :.....	23
3- ضرائب الأراضي المشاعة (أراضي العرش):.....	24
3-1-الغرامة :.....	24
3-2-اللّزمة :.....	25
3-3-المعونة :.....	27
3-4-الخطية :.....	28
3-5-معونات بلاد القبائل :.....	29
4- ضرائب إضافية :.....	29
4-1-ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي :.....	29
4-2-الفرح أو البشارة :.....	30
4-3-خيل الرعية :.....	30
المطلب الثاني : الضرائب والرسوم بالمدن :.....	31
1-الدنوش والعائد :.....	31
2-عائدات بيت المال :.....	32
2-1-مردود الأملاك العقارية :.....	32
2-2-التركات والودائع العمومية :.....	32
3- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية :.....	33
4- الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري :.....	34
5- المصادرات	36
6- غنائم الجهاد البحري	38
7- الإتاوات والهدايا	38
المبحث الثاني : طرق جباية الضرائب :.....	40
المطلب الأول : في الأرياف :.....	40
1-النظام الترتيبي :.....	40

1-1-طريقة جمع العشور:.....	40
1-2-طريقة جمع الزكاة :.....	41
1-3-الغرامة والمعونة وغيرها:.....	42
2- نظام المحلة :.....	43
المطلب الثاني : في المدن :.....	47
الفصل الثاني: تأثير الجباية الضريبية على المجتمع الجزائري أواخر العهد العثمان	
المبحث الأول : تأثير الجباية الضريبية على الحياة الاقتصادية :.....	51
المطلب الأول : أثرها على الزراعة :.....	51
المطلب الثاني : أثرها على الصناعات والحرف :.....	54
المطلب الثالث :أثرها على التجارة :.....	55
المبحث الثاني : تأثير الجباية الضريبية على الحياة الاجتماعية :.....	58
المطلب الأول : تأثير الضرائب على تصنيف السكان :.....	58
المطلب الثاني : ثأثير الجباية الضريبية على الزعامات المحلية :.....	59
1-على الزعامات الدينية :.....	59
1-1-ثورة إبن الأحرش :.....	61
1-2-ثورة درقاوة :.....	63
1-3-الثورة التيجانية :.....	65
2- على الزعامات القبلية :.....	68
2-1-قبائل المخزن :.....	68
2-2-قبائل الرعية :.....	70
2-3-القبائل المتحالفة :.....	72
2-4-القبائل المستقلة :.....	72
المبحث الثالث : تأثير الجباية الضريبية على الحياة الثقافية :.....	74
المطلب الأول: أثرها على العلماء والطلبة :.....	74
المطلب الثاني: أثرها على الزوايا :.....	76
المطلب الثالث: أثرها على الأوقاف :.....	77

الخاتمة :.....	80
الملاحق :.....	
قائمة المراجع :.....	
فهرس المحتويات :.....	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي ادناه :

السيد(ة): بوزيان عبد الحفيظ

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 101420064

الصادرة بتاريخ: 14.10.2016 عن دائرة: المسيلة

المسجل بكلية: التاريخ قسم: السنة الثانية ماستر

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 07511396O

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(~~مذكرة التخرج~~، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: طرق التحصيل الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2022.06.02

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: طرق التحصيل الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني

إعداد الطلبة:

1- بوزيان عبد الحفيظ رقم التسجيل: 07513960

2- / رقم التسجيل: /

القسم: تاريخ **الشعبة:** / **التخصص** تاريخ الجزائر الحديث

إشراف: الأستاذ/ة: عاشور فوديل **الرتبة:** أستاذ محاضر

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

معاشور
الأستاذ عاشور

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

د/بوقزولة عبد المالك